Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Emirates University
Department of Financial and
Banking Sciences

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الاماراتية
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن

بحث مقدم للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.

إعداد الباحـــــــثون

بشرى زياد محمد البحري

هنادي احمد اسماعيل الغابري

محمد عبد الرحمن عبد الولي صلاح

امجد خالد محمد الاخفش

تحت إشراف الدكتورة

بشـــــــــــرى راوية

2021م-1443هـ

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Emirates University
Department of Financial and
Banking Sciences

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الاماراتية
قسم العلوم المالية والمصرفية

اثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن

بحث مقدم للحصول على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية.

إعداد الباحـــــــثون

بشرى زياد محمد البحري

هنادي احمد اسماعيل الغابري

محمد عبد الرحمن عبد الولي صلاح

امجد خالد محمد الاخفش

تحت إشراف الدكتورة

بشـــــــــــرى راوية

٢٠٢١م-١٤٤٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة طه(114)

صفحة اقرار مشروع من الطلبة

Republic of Yemen
Ministry of High Education and Scientific Research
Emirates International University
College of Business Administration
Sana'a

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة الإماراتية الدولية
كلية العلوم الإدارية والمالية
صنعاء

EMIRATES INTERNATIONAL UNIVERSITY

تسجيل مشروع التخرج

القسم : المحاسبة والمصرفية

عنوان المشروع : الائتمان المصرفي وأثره على البيئة الاقتصادية في اليمن

المشرف : د. بشرى راوية

توقيع المشرف :

التاريخ :

اسم الطالب	التوقيع
1. أمجد خالد محمد الأخفش	
2. بشرى زياد محمد البحري	
3. محمد عبد الرحمن أبو حلاوة	
4. هناء أحمد إسماعيل إغبارية	
5.	

منسق الكلية

رئيس القسم

عميد الكلية

صفحة اقرار مشروع تخرج من المشرف

إهـداء

وصـلت رحلتنـا الجامعيـة إلـى نهايتهـا بعـد تعـب ومشـقة وهـا نحـن ذا نخـتم بحـث تخرجنـا بكـل همـة ونشـاط ، ممتنـين لكـل مـن كـان لـه فضـل فـي مسـيرتنا . وسـاعدنا ولـو باليسـير أباءنـا ، الـى كـل مـن علمنـا حرفـاً فـي رحلتنـا الدراسـية والحياتيـة إلـى مـن سـكنت فـي جـوف قلوبنـا بلادنا الغالية اليمن السعيد.

الـى كـل والـد ووالـده مـن ربانـا منـذ المهـد وعـززوا فينـا الـدين والأخـلاق إلـى مـن رسـموا لنـا دروب العلـم والمعرفـة وذللـوا الصـعاب أمامنـا كـان إبـاً أو أماً،اخـاً أو زوجـا قريـب أو صـديق أو معلمـاً أو خبيـراً الـى كـل مـن كـان لنـا عونـاً وسـنداً وصـدق بنـا وبعزمنـا ولـم يفقـدوا أمـل المسـتقبل بنـا الـى كـل هـؤلاء وهـؤلاء نهـدي هـذا العمـل المتواضـع ونسـأل الله تعـالى إن يجعلـه شاهداً لنا لا علينا يوم لا ظل الا ظله

شكر وامتنان

الشكر للّه أولاً وقبل كل شيء على فضله وتوفيقه وحسن هدايته ومن ثم نتقدم بجزيل الشكر تقديراً وعرفاناً للجميل ووفاء منا لأهل الفضل نتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان لدكتورتنا الفاضلة د/بشرى راويه لتكرمها بالأشراف على هذا البحث وسعه صدرها وصبرها والذي لم تسأل جهداً في النصح والتوجيه للخروج بأفضل بحث يمكن الوصول إليه وأقدم كلمه شكر قاصره على إيفاء أناس كثيرين حقهم لأنهم بدأ الفضل بعطائهم ومواقفهم النبيلة التي ستبقى طوق عنقي ما دمت أحيا وابدأ بالشكر الجزيل للدكتور / محمد الكهالي عميد كليه العلوم الإدارية والمالية لدعمه للبحث العلمي والدكتور/ فهمي الدقاف رئيس قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية كما أن شكرنا موجه لا داره كليه العلوم المالية والإدارية بالجامعة الإماراتية ابتداء برئيس الجامعة الدكتور /نجيب الكميم وباقي طاقم الادارة العاملون بالجامعة وأخيراً نتقدم بالشكر الجزيل إلى من تعاون معنا في إنجاز هذا البحث من موظفي بنك اليمن والكويت وموظفي البنك الدولي وختاماً نسأل الله العفو والمغفرة لنا ولوالدينا ولمن ذكرناهم ونلتمس العذر ممن فاتنا ذكرهم في هذه الأسطر القليلة.

ملخص البحث

يحتل القطاع المالي والمصرفي أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني باعتباره أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية لتمويل المشاريع الاستثمارية الداعمة للنمو الاقتصادي.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر مخاطر الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك التجارية اليمنية على البيئة الاقتصادية في اليمن.

واستخدمت الدراسة الأسلوب التحليلي الوصفي لبيانات الائتمان المصرفي وإجراء المقارنة بين نسبة الائتمان الممنوح لكل قطاع اقتصادي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد . كما اجرت استبياناً لاختبار الفرضيات المتعلقة بقياس مستوى اثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن ، وتكون النموذج من ثلاث محاور وتكون المحور الأول من 16 سؤال ، والمحور الثاني من 10 أسئلة وأخيرا المحور الثالث من 10 أسئلة وقد تم اثبات الفرضيات المطروحة بالنسب التالية على التوالي،(88%)،(86%)،(84%).

فهرس البحث	
الآية القرآنية	iv
صفحة إقرار مشروع التخرج	v
صفحة إقرار مشروع التخرج من المشرف	vi
اهداء	vii
شكر وامتنان	viii
ملخص البحث	ix
الفهرس	x
الإطار العام للدراسة	
المبحث الأول: الأطار المنهجي	2
المقدمة	2
مشكلة البحث	3
اهداف البحث	4
أهمية البحث	4
فرضيات البحث	5
مبررات اختيار الموضوع	5
حدود البحث	6
منهجية البحث	6
أدوات البحث	6
نموذج البحث	6
الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية	7

الائتمان المصرفي	
اولاً : مفهوم الائتمان المصرفي	10
ثانياً : أهمية ومزايا الائتمان المصرفي	13
ثالثاً : تطور الائتمان المصرفي	17
رابعاً : أنواع الائتمان المصرفي	19
خامساً : مخاطر الائتمان المصرفي	26
السياسة الاقتصادية في اليمن	
اولاً : مفهوم الاقتصاد	41
ثانياً : تاريخ الاقتصاد	43
ثالثاً : أنواع الاقتصاد	47
رابعاً : السياسة الاقتصادية في اليمن	51
التحليل والتطبيق العملي	
المبحث الأول : منهجية البحث	58
المبحث الثاني : تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات	65
المبحث الثالث : النتائج والتوصيات	83
المراجع	85
الملاحق	88

الإطار العام للدراسة

- المبحث الأول : منهجية الدراسة
  - ✓ المقدمة
  - ✓ مشكلة البحث
  - ✓ أهداف البحث
  - ✓ اهمية البحث
  - ✓ فرضيات البحث
  - ✓ مبررات اختيار الموضوع
  - ✓ حدود البحث
  - ✓ منهج البحث
  - ✓ نموذج البحث
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنـهجي

❖ المقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر هدفا رئيسا للسياسة الاقتصادية في مختلف بلدان العالم ويحتل مركز الصدارة في السياسات الاقتصادية للدول النامية عموما وفي (اليمن) خصوصاً وأكثر من البلدان المتقدمة . و تحقيق النمو الاقتصادي ليس بالأمر السهل ، إذ أن هناك متطلبات أساسية وشروطا مسوقة يجب توافرها لتحقيقه بالشكل والمعدل المطلوب ، ولعل من بين أهم العناصر الأساسية توفر الموارد المالية الكافية من المصادر الملائمة لتمويل الاستثمار وتحقيق الزيادة في الدخل والإنتاج .

حيث يعد الجهاز المصرفي المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وذلك في ظل الوظائف التي يقوم بها لهذا الاقتصاد، لاسيما دور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين، والعمل على خلق التوازن ما بين الطرفين، وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي ورفع معدلات النمو، من خلال تأثيرها في منح الائتمان وأسعاره من جهة، والحفاظ على أموال المودعين من جهة أخرى.

ومن هنا كان التركيز على الائتمان المصرفي ضرورة جوهرية لنشاط المصارف بشكل عام ، والمصارف التجارية بشكل خاص ، باعتباره من أوجه استثمار الموارد المالية لديها ، لذا يمكن القول أن محفظة القروض عادة ما تشكل الجزء الأكبر من المصدر الرئيس لإيراداته ، بالمقابل تعد هذه المحفظة واحدة من أكبر مصادر الخطر على أمن وسلامة منح الائتمان ، أو سوء إدارة المخاطر في المحفظة ، أو ضعف عام في الاقتصاد ، ذلك أن أي تراجع معدلات النمو

الاقتصادي تنعكس سلباً في أعداد العملاء الذين يتقدمون للحصول على القروض بصورة طبيعية وبالتالي التأثر في حركة الاقراض سلباً لدى المصرف .

لذا فإن التحدي الأهم الذي يواجه المصارف التجارية هو مخاطر الائتمان المصرفي، وعلى وجه الخصوص مخاطر القروض الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع، والتي من شأنها أن تحد من تحقيق المصرف لأهدافه .

❖ مشكلة الدراســة :

هناك جوانب قصور في تحديد واختبار اثر مخاطر القروض الممنوحة في البنوك التجارية اليمنية، وهذا يؤثر على مستوى الاقتصاد اليمني ككل ومن هذه المشكلة يمكن صياغة الاسئلة التالية:

- **السؤال الرئيسي:**

(ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن)؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الاتية :

- **الأسئلة الفرعية** :

1. ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن ؟
2. ما إثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن ؟

❖ أهداف البحث:

يسعى هذا البحث الى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

(التعرف على أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن.)

ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية :

1. التعرف على العلاقة بين أثر الظروف العامة على الائتمان المصرفي والبيئة الاقتصادية في اليمن.
2. التعرف على العلاقة بين ما إثر الائتمان على ربحية البنوك والبيئة الاقتصادية في اليمن.

❖ اهمية البحث:

- **الاهمية العلمية :**

1. تعتبر من الدراسات القليلة في معرفة أثر مخاطر الائتمان المصرفي في التأثير على البيئة الاقتصادية في اليمن .
2. تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال تناولها اهم الموضوعات الاقتصادية لدى القطاع المصرفي وهي منح القروض للقطاعات الاقتصادية المختلفة في اليمن.

- **الاهمية العملية:**

تتجلى اهمية البحث العملية من امكانية الاستفادة من النتائج والتوصيات التي سوف يتم التوصل اليها من خلال هذا البحث ، وتتبع مخاطر القروض التي يمنحها المصرف للقطاعات الاقتصادية المختلفة في اليمن باستمرار من قبل المهتمين والمحللين الماليين بشكل عام. وادارة منح الائتمان في البنوك التجارية بشكل خاص .

❖ فرضيات البحث :

- **الفرضية الرئيسية :**

✓ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن

ونشتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

✓ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن.

✓ توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين إثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن .

❖ مبررات اختيار الموضوع :

- **مبررات ذاتية :**

وذلك لرغبة الباحثون في الاختصاص في مجال مخاطر الائتمان المصرفي.

- **مبررات موضوعية:**

ويرجع ذلك الى أهمية معرفة متخذ قرارات منح طلبات الائتمان بمدى قدرة العميل طالب قرض الائتمان على الالتزام بتسديدة، وايضاً كعنصر يهم إدارات البنوك اليمنية في الحفاظ على توازن البيئة الاقتصادية في اليمن.

❖ حدود البحث:

- **حدود مكانية** : الجمهورية اليمنية (العاصمة صنعاء) ، البنوك التجارية اليمنية (البنك الدولي) و (بنك اليمن والكويت).
- **حدود زمانية** : حيث تمت هذه الدراسة في الفترة (2022-2021).
- **حدود بشرية** : حيث استهدف هذا البحث قسم التسهيلات والقروض في البنوك التجارية اليمنية.

❖ منهجية البحث :

استخدم الباحثون في هذه الدراسة المنهج الوصفي في شرح الجانب النظري والمفاهيم ذات الدلالة بموضوع الدراسة والمنهج التحليلي في جانب التطبيق العملي حيث قام الباحثون باستعمال التحليل الاحصائي باستخدام الاستبيان .

❖ ادوات البحث : البحث بالاستبيان .

❖ نموذج البحث :

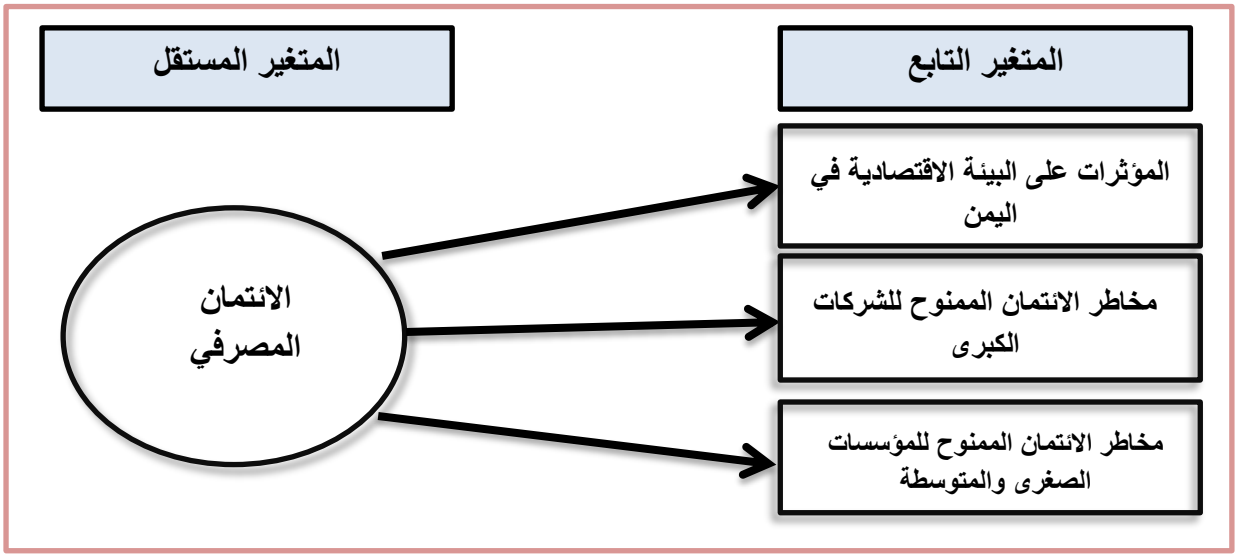

شكل رقم (1)

المبحث الثاني

الدراســــــــــات الســــــــابقة

- **الدراسات السابقة:**

إن الدراسات السابقة هي مصادر إلهام لا تخلى عنها، فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة لذلك لابد من معرفة الدراسات التي أنجزت من قبل حول " مخاطر الائتمان المصرفي وتأثيره على البيئة الاقتصادية في اليمن الائتماني " التي تدفع إلى طرح تساؤلات جديدة وتساعد على رسم الطريق التي سيتبعها هذا البحث، وقد قام الباحثون بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي تم الحصول عليها والتي تتصل بشكل او باخر بموضوع دراستهم وسوف يتم استعراضها اعتمادا على تسلسلهم الزمني.

دراسة محمد المعشي (2017م) بعنوان "أثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن":

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر استخدام التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن ، وتحديد معوقات استخدام النسب المالية عند أتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك اليمنية.

دراسة سماح موسى (2009م) بعنوان "دور التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني:

حيث هدفت هذه الدراسة شرح مفهوم التحليل المالي وأهميته واغراضه والجهات المستفيدة منه ومعرفة أساليبه المختلفة وبيان مفهوم الائتمان المصرفي وموقعه والتسهيلات الائتمانية والسياسة المصرفية ، واهمية إدراك عينة الدراسة أهمية التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني.

دراسة باسردة (2009 م) بعنوان " استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف " :

حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى اختلاف النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية ومدى أهمية استخدام تلك النسب في كلا التوعين من المصارف ، وصولا إلى إيجاد نموذج من النسب المالية المشتركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية تعد من أهم أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية في المصارف اليمنية ويمثل التحليل المالي أهمية قصوى لعدد من الجهات الداخلية والخارجية أهمها إدارة المصرف والملاك والبنك المركزي اليمني ، وأن الأساليب التحليل المالي المختلفة ولاسيما أسلوب التحليل بالنسب المالية دورا جوهريا في تقييم إدارة أموال المصارف اليمنية. وقد تناولت الدراسات السابقة أهمية الحد من مخاطر الائتمان المصرفي ولكن هناك جوانب قصور في دراسة اثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن .

الفصل الأول

❖ **المبحث الأول: الائتمان المصرفي**

- مفهوم الائتمان المصرفي.
- أهمية الائتمان المصرفي.
- تطور الائتمان المصرفي.
- أنواع الائتمان المصرفي.
- مخاطر الائتمان المصرفي.

❖ **المبحث الثاني : البيئة الاقتصادية في اليمن**

المبحث الأول / الائتمان المصرفي

أولاً : مفهوم الائتمان المصرفي :

إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض ، واصطلاحا جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدينة ، ويراد به في الاقتصاد الحديث : أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين ، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها . (الدغيم 2019 :194) .

ويعرف الائتمان بانه : الثقة التي يوليها المصرف الشخص ما سواء أكان طبيعيا أم معنوية ، بأن يمنحه مبلغا من المال لاستخدامه في غرض محدد ، خلال فترة زمنية متفق عليها و بشروط معينة لقاء عائد ماديا متفق عليه وبضمانات ، تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد (السيسي ،2004:15).

وتعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة ، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر . وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى إنه يمكن أن يكتفي بأحد تلك المعاني للدلالة على إحداها . (حسين واخرون2008:،4)

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها ، ومن ثم أخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة ، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض نفسه .

بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية المؤسسات أن قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها فتكروا باستخدام جزء من هذه الودائع ، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة ، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة ايداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه ، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.

وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى (المعشي،2017:،27)

واجمالاً واستناداً على ما تم عرضة يرى الباحثون أن الائتمان المصرفي في جوهرة عبارة عن القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية التي يقرضها المصرف للعملاء مقابل ضمانات كافية والتزام المقترض بسداد الأموال وفوائدها وعمولاتها والمصاريف المختلفة المستحقة عليها في تواريخ استحقاقها.

وهناك بعض المفاهيم الاخرى التي لها علاقة بالائتمان المصرفي ويجب ان نتطرق اليها وهي كما يلي: (سماح:2009).

- **المركز الائتماني(Credit Standing)**

وهو يعني قابلية الحصول على الائتمان، فقد يكون المركز الائتماني ضعيفا أو جيدا فكلما تحسن المركز الائتماني للمقترض، تمكن من زيادة ما يحصل عليه من ائتمان.

- **خط الائتمان(Line of Credit)**

أقصى مقدار من الائتمان يمنحها المصرف للمقترض .

- **المعاملة الائتمانية(Credit Transaction)**

ويقصد بها أية معاملة على أساس دفع القيمة المقابلة في المستقبل.

- **إدارة الائتمان (Credit Instruction)**

وهي وثيقة توضح التزامات المقترض وحقوق المصرف مثال ذلك : الكمبيالة ، السند ، الحسابات الجارية بالدفاتر ، وغيرها .

- **المخاطر الائتمانية(credit Risks)**

هي عبارة عن احتمال عدم تسديد المقترض لالتزاماته وفق الشروط المتفق عليها.

ثانياً : اهميه ومزايا الائتمان المصرفي :

يمكن النظر إلى أهمية الائتمان المصرفي من زاويتين الأولى وفقا لوجه نظر المصرف التجاري نفسه والثانية الدور الائتمان في النشاط الاقتصادي (أرشيد وجودة ، 1999 : 38)

- **من وجهة نظر المصرف التجاري :**

يعد الائتمان المصرفي من أكثر الاستثمارات ربحية فمن خلاله يضمن المصرف الاستمرارية والنمو ويضمن تحقيق الأهداف التي يسعى لتحقيقها وفي المقابل هناك مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف التجاري إذا تجاوز الحدود المعينة ولم يحسن القدرة في الحد منها.

- **دور الائتمان في الاقتصاد الوطني :**

فزيادة الائتمان تستدعي زيادة في حجم الموارد المتاحة للتوظيف فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني الأمر الذي يستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على حسن توجهه ومساره خوفا من الإفراط فيه في الظروف غير المستقرة او قصور عملية الائتمان.

بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية: لذلك حضت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت للمؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

تزداد أهمية الائتمان المصرفي في الدول الأقل نموا لأنها تعاني مجموعة من الاختلالات الاقتصادية الكبيرة ومن أبرزها: (الأفندي ، 2008 : 117-118)

1- انخفاض معدلات الادخار والاستثمار نظرا لانخفاض الدخل الفردي والقومي.

2- اعتماد هيكل صادراتها على سلعة أساسية أما سلعة النفط أو سلعة زراعية أساسية أو غيرها مما يجعل اقتصادها اقتصادا ريحيا يعتمد على مصدر واحد رئيسي الدخل .

3- اعتماد هيكل الطلب السلعي على السلع المستوردة مما يجعل درجة الانكشاف الاقتصادي مرتفعة أي إن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جدا . وهذا يجعل اقتصاد الدول الأقل نموا معرضا لأية صدمات خارجية مثل تقلبات أسعار السلع المستوردة أو تقلبات أسعار الصرف مما يجعلها حاضنا نشطا لاستيراد التضخم .

4- أن هذه الاختلالات الأساسية قد انعكست على تخلف البنيان المصرفي وغياب الأسواق المالية والنقدية وبذلك ضعف تأثيرها على البنيان الاقتصادي كما سوف تبين ذلك فيما يلي :

- اقتصار دور المصارف التجارية على تمويل أنشطة التجارة الخارجية وهو تمويل ذات أمد قصير، حيث تضع أولوياتها في تحقيق الربحية الذي يتحقق سريعا في مجال تمويل أنشطة التجارة الخارجية.
- لم تتمكن المصارف التجارية من تخصيص اكتمان كاف لتمويل الأنشطة الاستثمارية في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي التي لها علاقة بزيادة الناتج القومي ويرجع ذلك لمحدودية الموارد من جهة وتفضيل المصارف للربحية السريعة في النشاط التجاري من جهة أخرى.
- الظهور المتأخر النظم والمؤسسات المصرفية والائتمانية والمنافسة القوية للمصارف والمؤسسات المالية الأجنبية أسهم في تواضع دور المصارف التجارية المحلية في النشاط الاقتصادي . وجعلها تتحول إلى تمويل أنشطة المضاربة في أسواق الأراضي والعقارات وأذون الخزانة

- ضعف تأثير المصارف المركزية في التحكم والرقابة على أنشطة المصارف التجارية ، ويرجع ذلك إلى عدم حاجة المصارف التجارية إلى الموارد النقدية من المصرف المركزي حيث تمتلك المصارف التجارية فوائض نقدية كبيرة تجعلها لا تحتاج إلى الاقتراض من البنك المركزي
- تخلف العادات المصرفية في الدول الأقل نسوا وتفضيل الأفراد للتعامل خارج إطار المصارف قد أسهم في إضعاف دور المصارف في توجيه النشاط الاقتصادي ..

وهنا يبرز الدور الذي يلعبه الائتمان في الدول الأقل نموا حيث يؤدي إلى تحفيز المدخرين الذين يملكون قوانص نقدية لإقراض أموالهم وتوظيفها في الأنشطة المختلفة و عندئذ سوف يؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي الأمر الذي يتطلب وجود جهاز ونظام مصر في متقدم يواكب ا التطورات الاقتصادية المختلفة وحاجات ورغبات العملاء .

ثالثاً : مزايا الائتمان المصرفي :

يعد الائتمان المصرفي عصب الجهاز المصرفي من خلال الوظائف الحيوية التي يمارسها ، ويؤدي الائتمان المصرفي عملية أساسية للنشاط الاقتصادي من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة وإنشاء واستمرار المشاريع الإنتاجية وفي نفس الوقت يحصل على أرباحه التي تساعده على الاستمرار في مهمته الحيوية و هكذا يتمتع الائتمان بمزايا إيجابية عديدة أهمها المزايا التالية :(**شامية ، ٢٠٠٢ : ٢٦١ – ٢٦٢)**

1. توفر أدوات الائتمان المستخدمة تكاليف استخدام النقد الورقي على المجتمع فاستخدام أدوات الائتمان ، الكمبيالة والشيك و السند الأدنى لا يوفر تكاليف استخدام النقود المعدنية فحسب ، بل يشمل توفير تكاليف استخدام النقد الورقي والمحافظة عليه من الضياع والهدر.
2. يساعد الائتمان والتسهيلات التي تمنحها المصارف على تمويل المشروعات الإنتاجية ولولا وجود الائتمان بأشكاله وأنواعه المختلفة لما وجدنا تلك المشاريع الضخمة ولما كان هذا الحجم الضخم من المعاملات الاقتصادية والتطور الهائل في المجتمعات.
3. يستطيع الجهاز المصرفي منح العملاء تسهيلات ائتمانية بأحجام كبيرة تتجاوز مقدار ما يودع لديه من ودائع بأضعاف مضاعفة نظرا لما تتمتع به هذه المصارف من قدرة فائقة على خلق الائتمان أو خلق النقود الكتابية (المصرفية) .
4. تعتبر الأدوات الائتمانية كالحوالات المصرفية والكمبيالات، وسائل مهمة لتسيير وتسهيل العمليات الاقتصادية وتسديد المبادلات والالتزامات الناجمة عن مبادلات اقتصادية دولية.
5. يفتح الائتمان المصرفي الأبواب إمام الأفكار والمواهب التي يمتلكها المنظمون ورجال الأعمال حيث تتيح لهم الحصول على الأموال اللازمة لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ الفعلي.
6. يشجع الائتمان الأفراد والمشروعات على التحلي بالسمعة المالية والتجارية الحسنة فالمصارف تمنح الائتمان للأفراد والمشروعات الذين يتمتعون بسمعة طيبة ويثبت قدرتهم على الوفاء بالالتزامات في مواعيدها المحددة.

7. يعمل الائتمان على إنقاذ الأفراد والمشروعات الإنتاجية من العسر والخسائر وبذلك يعمل الائتمان على تقوية ودعم المشاريع الاستثمارية، وعلى ذلك إيجاد دعم للاستقرار الاقتصادي وتقليل تكاليف الإفلاس والانهيار التي قد يتحملها المجتمع.

رابعاً : تطور الائتمان المصرفي :

لقد مرت المصارف التجارية والمؤسسات المالية الاخرى بمراحل تطور غاية في الاهمية غيرت من شكلها ودورها حتى غدت انضج وسيط مالي يتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد املاً في تحقيق زيادة في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، وذلك من خلال قدرتها في تعبئة المدخرات المحلية واستغلالها بكفاءة ضمن الاطار المرسوم لها من قبل السلطة التنفيذية وسياسات البنك المركزي.(سماح،م،2009)

ويضمن تحقيق هذه المهمة وجود قطاعات داخل الاقتصاد تتميز بتوفير فائض لديها مع وجود قطاعات اخرى بحاجة الى الاموال نظراً لحالة العجز الذي هم فيها ورغبة منهم في مواصلة نشاطهم. (سماح،2009)

ويمكن عرض تلك الصورة من العلاقة وفقاً للشكل التالي: شكل رقم (2)

العلاقة بين المصرف التجاري وقطاعات الفائض والعجز

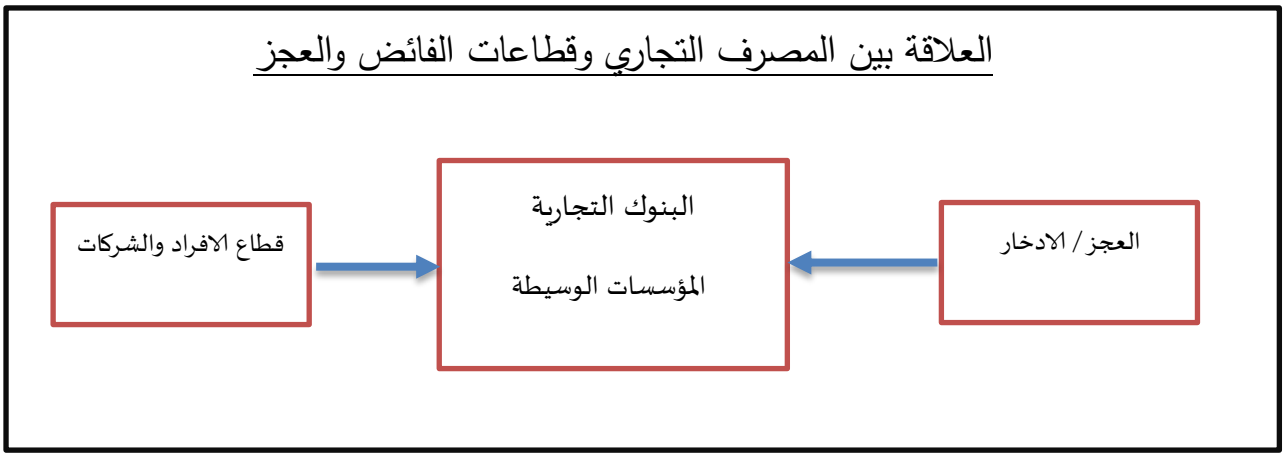

وعلى وفق صورة العلاقة أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق ويمكن القول إن الائتمان قد نشأ أصلا عندما قام ذو الفائض.

(الادخار) بتقديم الأموال إلى الطالبين له من ذوي العجز وفق شروط اتفق عليها فيما بينهم.

وضمن هذه العلاقة الموضوعية يمكن التأكيد من أن إدارة المصرف التجاري تستطيع من خلال ما تمارسه من أنشطة مختلفة تحقيق غايات الأطراف الثلاث التي تشكل العلاقة وفق الشكل السابق وهي:

1. المدخر (المودع) : هو صاحب المال أو الفائض سواء كان فردا أو شركة أعمال ويسعى للإيداع أملا في تحقيق عائد يتناسب مع فترة الحرمان وحجم المخاطر التي قد يتعرض لها .
2. المقترض (المحتاج) : وهم محتاجو الأموال من المصارف الذين يحصلون عليها مقابل فوائد وهي تمثل كلفة القرض التي يقوم بدفعها للبنك والتي تتناسب مع حجم الأموال المطلوبة والمخاطر المرتبطة به .
3. المصرف (الوسيط) : وهو الوسيط بين المودع والمحتاج ، ولذلك يجب أن يكون لديه القدرة علي المحافظة على أموال المودعين والقدرة على استرداد أموالهم من المقرضين وعمله هذا يعرضه إلى الكثير من المخاطر لذلك فهو يسعى إلى تحقيق عائد يمثل الفرق بين ما يدفعه وبين ما يحصل عليه . (الزبيدي ، 2002 : 33- 34)

خامساً : انواع الائتمان المصرفي :

تتحدد أنواع الائتمان وفق معايير متعددة و على النحو التالي:

1)من حيث شخصية متلقي الائتمان : وهنا يفرق بين الائتمان الخاص والائتمان العام (الرشيد وآخرون،1999، : 10).

- ✓ **الائتمان الخاص** : وهو الذي يكون فيه متلقي الائتمان فردا أو شركة أو مؤسسة، أي أن متلقي الائتمان هو أحد أفراد القانون الخاص ، سواء كان فردا طبيعيا أو شخصية اعتبارية .
- ✓ **الائتمان العام** : وفيه يكون متلقي الائتمان هو الدولة أو شخصا معنويا من شخصياتها كالبلديات والمجالس المحلية والولايات.

2) من حيث الاجل : وهنا يفرق بين الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل (السيسي، 2004 : 41) كما يلي:

- ✓ **الائتمان قصير الأجل** : وهو الائتمان الذي يقدم لمدة لا تزيد عن سنة ، ويكون في العادة لثلاثة أو ستة أو تسعة أشهر وهذا النوع من الائتمان يهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية أو ثل شراء الأسمدة والبذور.
- ✓ **الائتمان متوسط الأجل** : وتتراوح مدة هذا الائتمان ما بين سنة وخمس سنوات ، ويهدف العادة إلى تمويل بعض أدوات الإنتاج ، وكذلك تمويل احتياجات الأفراد من السلع المعمرة.
- ✓ **الائتمان طويل الأجل** : وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات بصفة عامة ، ويستهدف في العادة تمويل رؤوس الأموال الثابتة كشراء الأراضي الزراعية أو إنشاء مشروع صناعي أو بناء عقار .

3)من حيث الغرض من الائتمان : وهنا يفرق بين الائتمان الإنتاجي أو الاستثماري والائتمان التجاري والائتمان الاستهلاكي.

✓ **الائتمان الإنتاجي :** ويسمى الائتمان الاستثماري وهو ما يقدم للمشروعات الإنتاجية لتمويل ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال الثابتة من أراض أو منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة (السيسي، 31:2004،).

✓ **الائتمان التجاري :** وهو ما يقدم المشروعات لتمويل عملياتها الجارية (أي رأس المال العامل) ، وكذا ما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات.

(توفيق 1998 : 388)

✓ **الائتمان الاستهلاكي :** وهو ما يقدم في العادة للأفراد من أجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المعمرة ، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط (طة ، 2007:452)

4) من حيث الضمان : وهنا يفرق بين الائتمان الشخصي والائتمان العيني (طة ، 2007: 454) .

✓ **الائتمان الشخصي :** وفي هذا النوع من الائتمان لا يطلب من المدين تقديم أية أموال ضمانا لتسديد دينه ، بل يكتفي بالوعد الذي يقدمه المدين ويلتزم فيه بتسديد الدين . ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الائتمان يتطلب ثقة الدائن في ذات المدين من حيث النزاهة والقدرة على الدفع . وقد يتقوى الائتمان الشخصي بتعهد أكثر من واحد يتسديد الدين عندما يكون هناك كفيل للدائن.

✓ **الائتمان العيني:** وفيه يقدم المدين عينا ما تعتبر ضمان لتسديد دينه ، والدائن في مثل هذه الحالة يعتبر مفضلا على غيره من الدائنين في استيفاء مبلغ الدين من الأموال التي قدمها المدين ضمانا للتسديد . وهذا الضمان الذي يقدمه المدين قد يكون عقار أو محاصيل زراعية أو بضائع أو أوراق مالية .....الخ .

سادساً : مراحل تحليل الائتمان :

يتوجب على مسئول الائتمان إن يراعي في دراسة طلب القرض العديد من العناصر الأساسية و يمكن حصر هذه العناصر في النقاط التالية : (مطر ، 2006 :303)

1. وصف واضح للقرض أو التسهيلات يغطي ما يلي :

أ- معلومات شخصية عن العميل مثل (العمر الحالة الاجتماعية ، المؤهلات) .

ب- نوع القرض أو التسهيلات المصرفية مثل : هل التسهيلات مؤمنة ومستمرة سنوات ؟

ت- الغرض من القرض مثلاً ؟ هل يستخدم في تمويل استثمار تمويلي ؟ أو تمويل رأسمالي ؟

ث- مصادر الأموال التي منها يتم سداد القرض هل السداد من أرباح النشاط ام من مصادر تمويلية.

2. تحليل مخاطر الائتمان :

تعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات اللازمة لاتخاذ القرار الائتماني ومنها يتم تصنيف المقترض وتصنيف المخاطر وذلك بهدف تحديد رتبة القرض واتخاذ قرار الموافقة أو الرفض لطلب القرض كما إن تصنيف المخاطر يحدد سعر الفائدة على القرض والضمانات المطلوبة من العميل.

3. مصادر المعلومات المطلوبة :

تشكل المعلومات المالية التي تطلب من العميل إرفاقها مع طلب التسهيلات ركن اساسية في اتخاذ القرار الائتماني ، ولذلك يجب على مسئول الائتمان تحديد ما يلي:

- نوع البيانات المالية التي يطلبها من العميل و هل تكون مدققة ام يكتفي فقط بالمراجعة ؟
- ما مدى الثقة التي يوليها مسئول الائتمان لمدقق الحسابات .
- هل على العميل تقديم بيانات تنبؤيه كالموازنة التقديرية ؟

4.مصادر المعلومات الاستراتيجية:

وتعرف هذه المرحلة بالتحليل الاستراتيجي أو ما يعرف بتحليل SWOT والذي يدور حول نشاط الشركة من نقاط ضعف و قوة وكذلك احتمال استمرارها او فشلها في المستقبل .

5.تحليل وتفسير المعلومات المالية :

يعتمد التحليل على استخلاص المؤشرات الكمية التي يدرسها مسئول الائتمان جنبا إلى جنب مع المؤشرات التوعية التي قد توصل إليها في خطوة التحليل الاستراتيجي ، ومن خلال دمج هذين النوعين من المؤشرات يتم اتخاذ القرار وذلك من خلال إبراز الاتجاهات وتحديد منهج التحليل المناسب .

سابعاً : أسس منح الائتمان :

الائتمان المصرفي يجب أن يتم استنادا إلى قواعد وأسس مستقرة ومتعارف عليها ، وهي :

أ- توفر الأمان لأموال المصرف : وذلك يعني اطمئنان المصري إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

ب- تحقيق الربح : والمقصود بذلك حصول المصرف على فوائد من القروض التي يمنحها تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة مصاريفه المختلفة ، وتحقيق عائد على رأس المال المستثمر على شكل أرباح صافيه .

ت- السيولة : يعني احتفاظ المصرف بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توفر قدر كاف من الأموال السائلة لدى المصرف – النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من المصرف المركزي لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة المصرف وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ، ويبقى على إدارة المصرف الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية و السيولة .

بعد مراعاة الأسس أعلاه وطبقا لحاجة السوق يقوم كل مصرف بوضع سياسته الائتمانية ، وهي إطار يتضمن مجموعة المعايير والشروط الإرشادية – تزود بها إدارة منح الائتمان المختصة – لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد ، وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم

من العمل دون خوف من الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية ، أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ، ووفقا للموقف ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم .

ثامناً : العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني :

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي مصرف ، وهي : (الدغيم وآخرون ، 2009)

- **العوامل الخاصة بالعميل :** بالنسبة للعميل تقوم عوامل : الشخصية ، رأس المال ، وقدرته على إدارة نشاطه التزاماته ، والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب ، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان ، فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العمل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.
- **العوامل الخاصة بالمصرف :** وتشمل هذه العوامل :

1. درجة السيولة التي يتمتع بها المصرف حاليا وقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة المصرف على مواجهة التزاماته ، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وأيضا تلبية طلبات الائتمان ، أي قدرة القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع .
2. نوع الاستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان .

3. الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة .
4. القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام وظيفة الائتمان المصرفي ، وأيضا التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة .

- **العوامل الخاصة بالتسهيل الائتمانية :** يمكن حصر العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني إلى:

1. الغرض من التسهيل.
2. المدة الزمنية التي يستغرقها القرض أو التسهيل، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلا مع إمكانيات العميل .
3. مصدر السداد الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه
4. طريقة السداد المتبعة، أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية، وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.
5. نوع التسهيل المطلوب وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في المصرف أم يتعارض معها.
6. ثم مبلغ هذا القرض أو التسهيل ولذلك أهمية خاصة، حيث إنه كلما زاد المبلغ عن حد معين كان المصرف أحرص في الدراسات التي يجريها خاصة أن نتائج عدم سداد قرض بمبلغ ضخم تكون صعبة وقد تؤثر على سلامة المركز المالي للمصرف .

تاسعاً : مخاطر الائتمان المصرفي:

- **تعريف المخاطر:** تشكل المخاطر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية ولمحيطة كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الإقراض ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها او الحد منها على أقل تقدير..
- **تعريف الخطر:** اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له ولعل من أبرزها: أن الخطر هو " عدم التأكد من وقوع الخسارة " حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذه لقراراته وهي حلة عدم التأكد. وقام آخرون بتدارك النقص في هذا التعريف والمتمركز في أن الخطر يكون احتمالي إضافة على تحديد المقصود بالخسارة أهي مادية أو معنوية بتعريف هو: "الخسائر المالية المحتملة " أي حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر سوء "احتمال النجاح أو الفشل " حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النواتج المتوقعة والدرجات الاحتمالية. يكن تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير..
- **تعريف المخاطرة :** تحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمستثمر يمكن تعريفه بأنها " احتمال التعرض لخسارة او إصابة " أما في قاموس " اكسفورد الانجليزي " فقد عرف المخاط على انه "التعرض للخطر" من التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بقرض

أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرغوب فيها. المطلب الثاني: تقسيم المخاطر يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الائتمان إلى مخاطر عامة، خاصة. المخاطر الخاصة: ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو الصناعة التي ينتمي إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات. هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون في سداد ما عليه من التزامات. وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجاري الذي يتعامل معه وأهم المعلومات والذي يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هي تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة أمكانية سداد الزبون لالتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي. وذلك باستخدام نسب لقيس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية. مخاطر عامة بالإضافة إلى المخاطر الخاصة بتعرض الائتمان لنوع آخر من المخاطر وهي تلك التي يتعرض لها كافة الفروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هي نلك المتعلقة بأسعار لفائدة وتفسيرها. مخاطر التضخم، مخاطر السوق، ....وغيره.

- **قياس المخاطر :**

1. مخاطر بنسبة 100 % – خصم المحفة – قروض الإيجار. – لحسابات المدينة – قروض شؤون الموظفين.

2. مخاطر بنسبة 25 % – اتفاقيات مع مؤسسات لقروض مستقرة بالخارج. – حسابات عادية – توظيف وتشغيل الأموال. – تعهدات بالتوقيع.

3. مخاطر بنسبة 5 % – اتفاقيات مع البنوك ومؤسسات ملية مستقرة بالجزائر. – حسابات مادية – توظيف وتشغيل الاموال. – تعهدات بالتوقيع.

4. مخاطر ينسبه 0 % – التزامات الدولة – مستحقات على الدولة

❖ **انواع المخاطر الائتمانية :**

- **المخاطر الداخلية متعلقة بالبنك :**

1– خطر السيولة : خطر عدم السيولة بتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن وهذا نتج لعد تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد فالبنك التجاري يمارس نشاطه اعتمادا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد استحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الاستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إل خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي رفع تكاليف الاستغلال وذلك برفع نسب منح القروض التقليل من توزيع القروض على الزبائن وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة جد مرتفع، وهذا من شانه يثقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية جد صعبة وهذا الخطر راجع للبنك أسباب خارجية لأنه يجب أن

تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكلة الأصول والخصوم جهة وإلى الخبرة من جهة أخرى التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدوم خسارة من جهة أخرى. ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين ماورده واستخداماته لأي بين أصوله وخصومه.

2-خطر معدل الفائدة سعر الفائدة والثمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقبل حصوله على ودائع فمعدل الفائدة يكون ثابتا أو متغيرا تبعا لحجم العلميات المصرفية. يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملكا للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظة الصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعا لمتغيرات سعر الفائدة.

3-خطر التعبئة قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيق لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده. يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذممه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نج البنك نفسه مجبرا للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) و دفع فائدة عالية، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية: - تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال؛ - اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك

الجزائري، ذو معدل الجحيم مما يثقل حسابات النتائج يسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

- **المخاطر الخارجية المتعلقة بالمؤسسة :**

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو بالمؤسسة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:

1- خطر عدم التسديد: يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الزبون، ويتعلق الأمر بتعرضه للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل في أخطار متعلقة إنشاء المؤسسة وتسييرها، تنقسم إلى ثلاثة أخطار:

2- خطر اقتصادي يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيدا بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض. ويستحيل التحكم في هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والاقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق إضافة إلى :السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك.النظام الاقتصادي المنهج؛ سياسة الاستثمار والتشغيل؛ السياسة الجبائي؛ سياسة القرض والنقد؛ سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

- **أنواع الخطر:**

1.خطر قانوني : يرجع ها الخطر أساسا على القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل المؤسسة، إضافة على نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتهما بالمحيط. ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القض وأنظمة المؤسسة، ي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة: هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص و شركة أسهم ؟ وكلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي :النظام القانوني الذي يحكمها؛ مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهونات بيع ممتلكات المؤسسة؛ علاقة المساهمين بالمسيرين؛ وثائق الملكية والإيجار؛ خطر تجاري: يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية:

✓ دراسة السوق: يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة المؤسسة، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة الزبون: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر...فمثلا إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.

✓ دراسة زبائن المؤسسة: يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية :

أ- مكان تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصا خلال عملية تحصيل الحقوق.

ب- هل بإمكان المؤسسة نفس النشاط الاقتصادي أم لهم نشاطات مختلفة ؟

ج- هل لزبائن المؤسسة في قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لازمات معينة.

1- التنظيم التجاري للمؤسسة: تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملا مهما من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالاطلاع على :نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة؛ مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة؛ ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.

2- العلاقة بين النتاج والمبيعات إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافا إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستنتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض لمؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

2. الخطر المالي : ويظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين:

أ- على مستوى الوسائل المالية: يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخليا أو خارجيا: - التمويل الداخلي: باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة. - التمويل الخارجي: من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

ب-الإنتاج: تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة و يمكن أن تقسم إلى قسمين: - وسائل خارجية: أي كل م تحصل عليه المؤسسة ن محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات ...أي استهلاكات وسيطة. - وسائل داخلية: كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...

3. مخاطر أخرى : غالبا ما تتحمل البنوك لتي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر: - مخاطر أسعار الصرف: التي تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

4. مخاطر البلد : التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس لمال الاصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ استحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد. - مخاطر الأنشطة خارج الميزانية هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض في هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

عاشراً : إجراءات منح الائتمان وسبل الحد من المخاطر :

إجراءات اتخاذ قرار منح الائتمان مرحلة ما قبل اتخاذ قرار منح الائتمان: تبدأ هذه المرحلة بالنشاط الترويجي للخدمات التي يمكن للبنك القيام بتقديمه ودراسة مدى التأثيرات الإعلانية التي يقدمها البنك لجلب الزبائن بعد إقبالهم لطلب الائتمان تتم المفاوضة مع الزبون على شروط المقترحة لمنح الائتمان وتجميع المعلومات الخاصة بدوافعه واحتياجاته الائتمانية وتتم مراعاة شروط عديدة منها المتعلقة بالمشروع المقدم للبنك والظروف لاقتصادية المحيطة به يجب أن تكون ملائمة من أجل منح لائتمان وقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات وذلك من خلال النظر إلى مالا لزبون السابقة أو من خلال لتحري عنه لدى البنوك الأخرى، والتأكد من صدق وسلامة الوثائق المحاسبية التي تبين المركز المالي، كما أنه لضمانات القدرة دور مهم يجب أن تكون كافية وملائمة لنوعية الفروض ومتساوية لقيمة المبلغ المقدم وهكذا ينتقل على المرحلة الثانية.

- مرحلة أثناء اتخاذ قرار منح الائتمان تحديد المخاطر الائتمانية لطل القرض يتم تقييم وقياس المخاطر الائتمانية في هذه المرحلة عن طريق مواجهة هذه بالضمانات المقدمة من طرف العميل واستخدام الأساليب المناسبة لقياس هذه المخاطر، وأيضا الاشتراك في أكثر من بنك بغرض منح الائتمان والالتزام بمراعاة الضابط الخاصة بمنح كل نوع من أنواع التسهيلات المختلفة. تعزيز نظم الرقابة والمتابعة الجيدة للائتمان من طرف البنك المانح له والاستفادة من خدمات الهيئات الجيد الربحية والسيولة أو الإعلام، وكذلك الإحاطة بالضوابط وفق طبيعة ونوع التسهيلات المطلوبة بضمان أوراق مالية أو عقارات أو بضاعة. كذلك دراسة الجدوى المتكاملة بدراسة تحليلية حول

الائتمان باستعمال طرق أساسية إحصائية معامل انحراف معياري، معامل اختلاف، دليل الربحية، وتحليل النسب المؤشرات المالية.

- مرحلة متابعة اتخاذ قرار منح الائتمان – السيطرة على الضمانات والمحتفظة عليها من تاريخ استحقاق. – المتابعة الميدانية لاستخدام التسهيلات في الفرص الممنوحة لأجله. – تقييم المشروع بشكل مستمر.

الضمانات ووسائل الحد من المخاطر الائتمانية تعتبر لضمانات آخر اعتبار يتم اتخاذهن فيا يخص قرار منح القرض و لا يقصد من هذا إهمال دور الضمان بل أنه يعتبر بذلك مكملا للتحقق من سلامة القرض مع العلم بان الضمانات الجيدة لا تبرر موافقة البنك لتمويل مشروع فاشل هذا من جهة، ومن جهة أخري يعتبر من الخطأ أن لا يقبل البنك تمويل مشروع ناجح لعميل من الدرجة الأولى بحجة ضعف الضمانات العينية.

- **تعريف الضمانات :**

الضمانة في مفهومها القانوني هي وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، ورهن الضانة لصالح الدائن يعطي له امتيازا خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمانة، وتعتبر الضمانة للتسديد، لكن يبقى هذا المصدر وسيلة بديلة للتسديد، ويقصد بذلك أن المصدر الرئيسي ولطبيعي لتسديد سلفة أو قرض هو التدفقات النقدية الواردة في العمليات التجارية، ويبقى موضوع السداد عرضة للاحتمالات و المخاطر والتقديرات المبنية على دراسة التدفقات النقدية سمكن أن تصيب أو تخطئ، وبناء على وجود احتمالات للخطأ تصبح الضمانات مطلبا أساسي تعمل على تعزيز الوضع الائتماني وتشكل حماية أو دفعا ثانيا يدعم جدول التدفقات

النقدية في حال القصور في تسديد كامل الدين وبذلك فالضمان يطلب لرفع المستوى الائتماني وليست بديلا عن الوضع لمالي للعميل، ومن أهم مواصفات الضمانة قابليتها للتسويق والتصفية والغاية من ذلك هو تخفيف درجة المخاطر التي تتضمنها التسهيلات الائتمانية، كما يجب الأخذ يعبن الاعتبار المسائل التالية: – التقدير: يقوم مسؤول التسهيلات أو المسؤول الثاني في الفرع تقدير قيمة الضمان كما يمكن تكليف خبير معتمد في هذا المجال. – التسويق: يؤخذ في عين الاعتبار حل تقسيم الضمان إمكانية تسويقها بسهولة لتحويلها إلى سيولة نقدية ند الحاجة دون الوقوع في خسارة. – استقرار القيمة: حيث أن من الضرورة بما كان ان تكون قيمة الضمان مستقرة خلال فترة سريان مفعول التسهيل الائتماني (القرض) وأن لا تكون سهلة الانتقال وبشكل قانوني من ملكية شخص معين إلى آخر عند الحاجة لذلك، دون تعرض لإجراءات معقدة قد تتطلب وقتا طويلا. ومن بين أنواع الضمانات المقبولة لدى البنك ما يلي:

1. الوراق المالية (الأسهم بأنواعها إضافة إلى السندات)
2. العقارات والأراضي.
3. الضمانات الشخصية أو ا يعرف بكفالة فريق ثالث.
4. تجميد رصيد دائن بالعملة الأجنبية أو المحلية.
5. ضمان كفالة مصرفية.

- **وسائل الحد من مخاطر الائتمان:**

أ–دراسة عناصر منح الائتمان: تقوم هذه العلمية على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده على البنك ف المواعيد المحددة حسب الاتفاق، ويعتبر تقييم هذه القدرات من اهم الخطوات الواجب إتباعها من قبل مسؤول الائتمان لأنها الأساس المعتمد لمعرفة قدرة الزبون على لسداد وتوجد خمسة عناصر لمنح الائتمان، وتعرف ب 5 c's وذلك لأن كلها يبدأ بحرف.c

ب–الشخصية: هذا العنصر يتعلق برغبة العميل القوية في سدادا القرض وفوائده حتى أثناء الأزمات أو أوقات الكساد، هذه الرغبة تعتمد بداهة على التنشئة الاجتماعية للشخص وما يتمتع به من أخلاقيات وصفات الأمانة والشرف والعدالة. مسؤول الائتمان يدرس سلوكيات المقترض ومدى احترام لتوقيعه والتزامه بتعهداته إن التركيز على دراسة هذا العنصر يبدوا أثر أهمية في ظروف الكساد وفي حالة الشركات والمؤسسات الصغيرة الحجم.

ج– المقدرة: يقصد بالمقدرة هنا مقدرة العميل على غدارة الشركة او المؤسسة بكفاءة وفعالية، وتعتبر مؤهلات العميل وخبراته مؤشرا على مدى توفر هذا العنصر لديه، كما يتناول هذا المفهوم أيضا القدرة من ناحية قانونية على الاقتراض حيث يفترض توفر الأهلية الكاملة في من يوقع عند الاقتراض فلا يكون المقترض قاصرا أو غير مؤهل قانونا للتوقيع أما في حالة الشركات فينبغي أن يتأكد مسؤول الائتمان من أن الشركاء المتضامنون أو الأشخاص المخولون بالتوقيع هم الذين قاموا فعلا بالتوقيع وبكاملهم، وهنا ينبغي على سؤول الائتمان ن يطلع على عقد تأسيس الشركة والنظام الداخلي ونماذج تواقيع المخولين بإجراء المعاملات بهذا الخصوص.

د–رأس المال: لرأس المال دور أساسي في حماية الدائنين من تعرضهم لخسائر جسيمة، فهو يعتبر العنصر الواقي من وصول الخسائر إلى حقوق الدائنين، فكلما كبر حجم رأس المال كلما قلت احتمالات أن تصل لخسائر إلى حقوق الدائنين، وخلال دراسته لهذا العنصر ينبغي التركيز على تحليل نسب المديونية وتحليل الأموال الذاتية والأموال المقترضة والتأكد من عدم تخطي نسب المديونية للمعايير المعروفة في الصناعة فإذا كان رأس المال يتمتع بالملائمة فإن ذلك يشجع إدارة البنك على اتخاذ قرار إيجابي يمنح الائتمان للعميل.

1. الضمانات:

تعتبر لضمانات نوعا من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن الدفع، ولا ينبغي بتاتا اعتبارها مصدرا رئيسيا للاطمئنان كما سبق الإشارة إليه فهي تشكل عنصر تكميليا لعناصر الثقة المتوفرة أصلا. وينبغي أن ينظر البنك إلى ضرورة توافر ضمانات مقبولة تحتوي على صفات مثل: سهولة التسجيل وسهولة التصريف والبيع وإمكانية التخزين بدون تكلفة عالية بالإضافة إلى ذلك يفترض ن يقو البنك بطريقة أو بالأحرى بمتابعة ومراقبة التطورات التي تحدث على الأصل موضوع الضمان سواء من حيث الكمية الموجودة أو تذبذب أسار البيع أو تاريخ انتهاء الصلاحية و–الظروف الاقتصادية لا شك أن وجود ازدهار اقتصادي في قطاع معين أو في بلد معين يدفع بالبنوك إلى اتخاذ سياسة تسليف منفتحة أو إتباع بعض المرونة ف شروط الإقراض إيمانا بان العمل في أسواق نشطة يعزز من الربحية أو الملاءة. وبناء على ذلك فغنه ينبغي أن يقوم محلل الائتمان في البنك بدراسة الأحوال الاقتصادية المالية والمستقبلية ومدى تأثيرها على وضاع المقترض من حيث حجم المبيعات والقدرة على تحقيق الإيرادات.

2. الاستفسار عن سمعة العميل:

هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسؤولي الائتمان في لبنك اللجوء إليها للاستفسار عن سمعة العميل من اجل الوصول إلى قناعة تامة ول النية لديه لدفع ما عليه ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة مصادر رئيسية:

أ- المصادر الداخلية: تشمل هذه المصادر أقسام لبنك الداخلية ذلك في حالة كون طالب القرض عميل للبنك، إذ تقوم دائرة التسهيلات المصرفية بالاتصال مثلا بقسم الاعتمادات المستندية للاستفسار عن طالب القرض فيما إذ سبق له فنح اعتمادات مستندية، وهل قام بسداد التزاماته بدون تأخير كذلك يتم الاتصال بقسم الحسابات الجارية للاستفسار عن عدة أمور منها حركة مسحوباته وإيداعاته والشيكات المرجعة بسبب عدم كفاية الرصيد، وكذلك فغن دائرة التسهيلات الائتمانية ترجع على ملفاتها وتقوم بدراسة ملف طالب القرض فيما لو سبق منحه تسهيلات ائتمانية في الماضي وكيف كانت مدفوعاته وهل كان يتأخر في سداد التزاماته.

ب-البنك والبنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات حول طالبي القروض فيما بينها وخاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك واحد، وإجمالا فليس هناك خوف من قيام أي بنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر لأن ذلك خارج عن أعراف التعامل بين البنوك في هذا الخصوص .

ت-المقابلات الشخصية مع طالب القرض: قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة وكاملة ن العميل، فيقوم مسؤولوا

الائتمان بترتيب مقابلا شخصية معه بالتالي تأتي هذه المقابلات لتكشف ما لم يتم للبنك فلا داعي لمثل هذا الإجراء.

3. تدريب موظفي الائتمان:

إن قلة خيرة موظفي الائتمان وعدم تدريبهم وتوجيههم التوجيه الصحيح قد يؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية لدى منح القروض دون إجراء دراسة كاملة وصحيحة على أوضاع الحاصلين عليها مما ينتج عنه ارتفاع ف القروض الهالكة لدى البنك والطريقة الأساسية لتجنب ذلك و تدريب موظفي الائتمان على كيفية إجراء التحليلات بالشكل المطلوب وكذلك أصول الاستفسار وأخذ اكبر قدر من المعلومات الدقيقة وفي وقتها المناسب

المبحث الثاني : مفهوم الاقتصاد

- **تعريف الاقتصاد لغةً :**

حينما يُقال: اقتصد الرجل في النفقة، أي تَوَسط في إنفاقه، فلم يسرف اسرافًا واضحًا، ولم يُقتر، أي لم يُمسك في نفقته، فكان بين هذين الحالين؛ وعليه فإن تعريف الاقتصاد لغةً هو: التوسط، والاستقامة فيما بين الإفراط والتفريط.

- **اشتقاق الكلمة :**

اشتقت كلمة (اقتصاد) من كلمة إغريقية قديمة تعني (تدبير شئون المنزل) إذ يقوم الأفراد القادرين في المنزل بجلب المنافع الاقتصادية والقيام بخدمات، وفي النهاية يتمتع جميع أفراد المنزل بما هو متاح لهم من منفعة.

- **تعريف الاقتصاد اصطلاحاً:**

تتعدد تعاريف الاقتصاد اصطلاحًا وتدور حول المعاني التالية، وهو أنه:

* علم يدرس العلاقة بين حاجات الإنسان وموارده؛ لتحقيق أكبر قدر من إشباع هذه الحاجات بالاستخدام الأمثل لهذه الموارد..
* علم يدرس اتجاهات الإنسان في استغلال الموارد النادرة لإشباع حاجاته.
* علم يختص بتطبيق نوع من أنواع الدراسات لمعرفة سلوك الفرد والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمجالات الاستهلاكية والإنتاجية باستخدام الموارد المتاحة لإشباع الحاجات المختلفة.

- **مفهوم الاقتصاد العام:**

يمكن تعريف مفهوم الاقتصاد العام بأنه الطريقة المستخدمة لتنظيم عمل القطاعات المختلفة مثل قطاعة الصناعة، وقطاع التجارة، وقطاع استثمار الأموال، كما يرتبط مفهوم الاقتصاد العام بمجموعة من الدراسات التي تعنى بدراسة الأفكار الاقتصادية المرتبطة بسياسات معينة وتطبيقها، كما يعرف بعض علماء الاقتصاد هذا العلم بأنه مجموعة من الدراسات الإنسانية التي ترتبط ارتباط وثيق بطبيعة الاختيارات البشرية التي تعتمد في اختياراتها على الموارد المحدودة المتوفرة. وكان للثورة الصناعية التي حدثت بين عامي 1760 م-1850م، دور كبير في ظهور علم الاقتصاد، كما نجح علم الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر بترسيخ بعض النظريات المتعلقة به مثل النظرية الكلاسيكية التي تهتم بشكل أساسي بطبيعة النشاط الاقتصادي عند الأفراد. ولعل أهم ما يميز علم الاقتصاد العام عن غيره من فروع علم الاقتصاد تعامله مع مجموعة من الحلول الكلية التي تتعاطى مع الاقتصاد ككتلة واحدة دون تجزئة. وينبثق مصطلح الاقتصاد من المصطلح اليوناني الأصل "أويكونوميا"؛ ويقصد به التدبير المنزلي؛ ومن الجدير بالذكر فإنّ كافة تعريفات الاقتصاد تشير إلى أنه ذلك العلم الذي يسعى جاهداً إلى الكشف عن ماهية الثروات المتوفرة لدى الشعوب والأمم وطبيعتها ليصل إلى إنتاجها ثمّ استخدامها وفقاً لآدم سميث؛ وبالتالي فإنّه يمكننا تعريف الاقتصاد بشكل أشمل بأنّه العلم الذي يهتم بالأنشطة والعمليات ذات العلاقة باستغلال الموارد الشحيحة والمتوفرة في مجتمع ما لغايات خلق سلع أساسية ذات قيمة؛ وتوزيعها بين أفراد المجتمع كما قدمه ليونيل روبينز، وأفاد ألفريد مارشال تعريفاً للاقتصاد بأنه دراسة البشرية في الأعمال العادية للحياة.(G. Chris Rodrigo (29-7-2017).

❖ **تاريخ الاقتصاد:**

كان أول ظهور فكرة تتعلق بالاقتصاد السياسي في الشرق، وكان مصدر تلك الفكرة الحكومات الدينية التي كانت سائدة في الشرق لذلك العهد وهي ما يسمى بالثيوقراطية. وقد ظهر الاقتصاد في تلك الحكومات بنظامين : الأول مظهر حماية الصنائع والفنون بتحريمها على غير من لم يرثوها عن آبائهم، وحصرها في النسل خلفًا عن سلف من أكبر حرفة، وهي حرفة الملكية إلى أصغرها وهي حرفة الفلاحة. والمظهر الثاني تقسيم الأمة إلى فئات وفرق لا تتعدى فئة منها على صنائع وامتيازات فئة أخرى، وكان هذا في الهند ومصر، ولا تزال آثاره موجودة بالهند باسم «كاست».

❖ **غاية هذين النظامين:**

وكانت الغاية المقصودة من هذين النظامين الاحتفاظ بالصنائع والفنون وحمايتها، وامتياز الأشراف — أي الفئة القوية في الأمة — بالفنون الراقية الشريفة كالحرب والسياسة، واقتناع عامة الشعب — أي الضعاف — بالصنائع الوضيعة. ولكن من يريد تعليل هذا التقسيم تعليلًا فلسفيًّا يمكنه أن يقول بأنه ليس في الصناعات وضيع؛ لأنها كلها من ضروريات الحياة القومية، وكلها محتاج إليها المجموع، وإن صح وصف البعض بالرضيع والوضيع، صح كذلك وصف أعضاء البدن كذلك مع عدم استغناء الإنسان عن بعض أعضائه لقيام كل منها بوظيفة لا غنى عنها، هذا صحيح من الوجهة الفلسفية، ولكن من الوجهة الاجتماعية كان نظام التقسيم والتوريث قاسيًا غير موافق لحاجات الشعوب، ثم إنه كان يؤدي بالفنون إلى الركود والموات، وبأهل الصنائع إلى الكسل والإهمال.

هذا بقطع النظر عن بعض حسنات هذا النظام الاقتصادي الذي تقدمت بفضله بعض الصنائع، وقد تلاه ظهور بعض المبادئ الاقتصادية النافعة كمبدأ تقسيم الأعمال الذي افتخر به آدم سميث.

❖ **المبادئ الاقتصادية الشرقية :**

أول ما يجد الباحث في كتب الشرق عن المبادئ الاقتصادية هو اهتمامهم بالوجهة الأدبية من الاقتصاد، أو بعبارة أخرى اهتمامهم بالوجهة الاقتصادية من علم الأخلاق، كذم الشراهة والتحذير من حب المال والتهالك في جمعه، وكالأمر بالأمانة في المعاملات، وبالعدل في الكيل والوزن وإعطاء كل ذي حق حقه، ومراعاة العقود وكذم الكبر والطغيان الصادرَيْن عن الغنى، ومدح القناعة وذم التبذير والتقتير، والحث على الاعتدال والإحسان إلى الأجير والمحتاج. أما رأيهم عن تكوين الثروة فكان رأيًا دينيًّا؛ لأنهم قالوا بتعلق ذلك بإرادة الله، وإن كان يعول فيه على شيء من همة الأفراد ونشاطهم.

❖ **انتقاد تلك النظامات :**

والذي كان يُنتقد على هذه النظامات هو تسخيرها لإرادة الفرد، وجعله أداة للمجموع، وتقييد أعماله وأوقاته بحيث كان عبارة عن آلة متحرِّكة تعمل ما تؤمر به بدون إرادة، وكان ذلك لا شك لاختلاط السلطتين الدينية والدنيوية، فلما تقدمت الأمم زالت تلك القيود شيئًا فشيئًا بانفصال السلطتين، ودخلت المسائل الاقتصادية في حيز الحياة الاجتماعية المستقلة تمام الاستقلال عن الحياة الدينية.

❖ **الاقتصاد عند اليونان**

كان أول من ظهرت لديهم أفكار اقتصادية كانوا المشارقة، ثم تلاهم اليونان أصحاب المدنية الكبرى.

وأول من كتب من علماء اليونان في الاقتصاد الحكيم هسيود مؤلف كتاب «الأعمال والأيام»، ومعظم أفكار هذا الفيلسوف ومبادئه يشبه مبادئ وأفكار المشارقة التي سبق الكلام عليها.

ثم جاء أفلاطون وألَّف كتاب «الجمهورية» الشهير. وليس في هذا الكتاب فصول خاصة بالاقتصاد، إنَّما وردت فيه عرَضًا عبارات اقتصادية غايتها وُضِعَ الفرد تحت تصرُّف الهيئة السائدة في كل الشئون، وتُلاشي شخصيته حيال شخصية الحكومة. وكانت غاية أفلاطون من هذا الكتاب هي وصف حياة اجتماعية خيالية تسعى سعيًا متواصلًا للسعادة البشرية المطلقة، وهو بذلك أول من ابتدع طريقة الكتابة عن الإيتوبياتutopie ، فالحال الاقتصادية التي وصفها كانت هي التي يريد تحقيقها في جمهوريته الخيالية.

ثم تلاه زنيوفون الذي كتب كتابًا واحدًا خاصًّا بالاقتصاد، وقد ظهرت في هذا الكتاب همة رجال الأعمال الحقيقية، أما الكتاب فاسمه Acconomicus أي التدبير وقد قصره على فن التدبير المنزلي ليس إلا، ويمتاز هذا الكتاب ببعض مبادئ جديدة أصبحت بعد قرون طويلة علمًا على فئة من الاقتصاديين الفرنساويين، اسمهم الفيزوقراطيون سيأتي الكلام عليهم بالتفصيل، فمن تلك المبادئ تفضيل زينوفون الزراعة على سائر الفنون، ومنها احترام حق الملكية، ومنها تقليل ساعات العمل، بحيث يصبح في وسع أهل المدينة التفرُّغ لبعض الأعمال العقلية والأدبية.

وزينوفون هذا هو أول من أوصى بالمتاجرة مع الأمم الأجنبية، وتقوية الصنائع وعقد المعاهدات الدولية.

ثم جاء بعد زينوفون أرسطو وهو أول من قال بامتزاج سياسة الحكومة بالحياة الاقتصادية، وسبب وجود هذا الرأي في مؤلَّفَاته هو حال جمهورية أثينا في عهده؛ لأن شئونها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ما كانت ليفصل بعضها عن بعض.

وكان أرسطو لا يعتبر المال غاية إنما وسيلة لسعادة المجموع. وهو يخالف أفلاطون مع أنه تلميذه في أمور كثيرة، أهمها إنكاره رجوع أصل الهيئة الاجتماعية إلى الحاجة الاقتصادية، وقوله بأن حب الاجتماع فطري في الإنسان؛ ولذا كان يحارب مبدأ أفلاطون القائل بتقييد حرية الفرد، وجعله تحت تصرف الحكومة، ويحارب فكرة الاشتراك في المُلك والنساء التي قال بها أفلاطون في جمهوريته، ويقول: إن المُلك الفردي إحدى غرائز البشر. ومن الغريب أن أرسطو هذا دافع عن الرق في مصلحة السعادة، وكان يسمى العبيد أدوات حية لا إرادة لها، وسيأتي الكلام عن ذلك.

❖ **الاقتصاد عند الرومان**

ليس للرومان في المسائل الاقتصادية شأن يُذكر، ووظيفتهم في العالم التي يعترف بها التاريخ كانت حربية سياسية، وليس لهم عمل معروف فيما يتعلق بالمعاملات بين الأمم، وتشجيع الصنائع وتقوية الفنون. ولسي فيما كتبه فلاسفتهم أمثال شيشرون وسينيكا وبليني الكبير إلا دلائل واضحة على تقهقر الصنائع والفنون، وفساد الأخلاق والحياة الاقتصادية والاجتماعية، ويرى المُطالِع في ما دوَّنه بليني حسرة على استعمال نقود الذهب، وتلهفًا على العهد القديم عهد المبادلة النوعية، ومما يذكر عن الرومان بغضهم للربا، وتحريمهم إياه نحو عام ٣٤١ق.م.

❖ **الاقتصاد في القرون الوسطى :**

القرون الوسطى أو القرون المظلمة كانت مملوءة بالحوادث السوداء، وعهد الاقتصاد فيها كان عهد الالتزام feudalisme، فكان من المستحيل وجود نظامات اقتصادية في ذلك العهد؛ لذا لم يبدأ عهد الاقتصاد السياسي الحقيقي إلا بزوال الرقيق، وبزوال عهد الالتزام، وبتكوين المدن. ولما كانت جمهوريات إيطاليا ومدنها المستقلة هي الأولى في الظهور، كان كذلك ظهور الحياة الاقتصادية لأول الأمر بها.

❖ **الاقتصاد في العهد الحديث**

أول ظهور الاقتصاد السياسي بمظاهره الحديثة في فرنسا على عهد الملك لويس الخامس عشر تقريبًا؛ فقد نشأ فريق من المفكرين العلماء، ونهضوا بهذا العلم وهؤلاء العلماء أطلق عليهم لقب الفيزوقراطيين؛ أي القائلين بحكم الطبيعة، وكان ظهورهم في أوائل القرن السابع عشر.

انواع الاقتصـاد :

الاقتصاد كان على مر التاريخ السبب الرئيسي لقيام الثورات الصغرى والكبرى، ولا يزال الاقتصاد هو المحرك الأول للشعوب والأب الشرعي للسياسة.

وكما نعرف أن تقدم أي دولة يرتبط بشكل مباشر بتقدم اقتصادها، وعلم الاقتصاد هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية، و الاقتصاد يضم أربع أنواع رئيسية ولكلٍ منها طابعة المتفرد الخاص به، وأنواعه كالتالي:

أ- الاقتصاد التقليدي:

يرتكز النظام الاقتصادي التقليدي على مُساهمة كل فردٍ من أفراد المُجتمع في دورٍ مُحدد، باعتبارِ أنّهم المسؤولون عن تقدّمِ المُجتمع وازدهاره؛ من خلال العملِ، والزراعة، والصناعة، والتجارة، وجميع الأعمالِ التي تؤثر على اقتصاد الدولة، ويُعدّ النّظامُ الاقتصاديّ التقليديّ مِن أقدمِ أنواعِ الأنظمةِ الاقتصادية.

- **مزايا الاقتصاد التقليدي:**

1- القضاءُ على المُنافسة الاقتصادية.

2- زيادة قناعة جميع أفرادِ الدولة فيما يتعلق بحياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

- **عُيوب الاقتصاد التقليدي:**

1- التركيزُ على العملياتِ الزراعية بصورةٍ أكبر من العمليات الصناعية.

2- غياب العولمة وقلّة النموّ والتطور التكنولوجي.

ب- الاقتصاد الموجه:

تقومُ الحكوماتُ والسلطاتُ المركزيةُ في النظام الاقتصادي المُوّجه بالسيطرةِ على مُعظمِ العمليات التجارية، والاقتصادية؛ كتوزيعِ الموارِدِ، والسلعِ، والخدمات الأساسية، وتوفيرها للدولة، ويكون لها السيطرةُ الكاملة فيما يتعلقُ بتوزيع الموارد القيمة؛ كالنفط والغاز.

- **مزايا الاقتصاد الموجه:**

1- التشجيع على استخدام الموارد القيّمة بشكلٍ مُعتدل.

2- توفير فرصِ عملٍ للأفراد بالدولة والحفاظِ على الصالحِ العام.

- **عُيوب الاقتصاد الموجه:**

حجزُ حريةِ المُوظفين في مُتابعة وظائفهم. القضاءُ على الإبداع والتقدم عند المستهلكين وعدم القدرة على التخطيط لاحتياجاتهم الفردية.

ث- الاقتصاد المخطط مركزيًا:

تعملُ الدولة في النظام الاقتصادي المُخطط مركزيًا على خلق خُططٍ اقتصاديةٍ تضمنُ دفع عجلةِ الإنتاجِ والاستثمار، بالإضافة إلى تخصيصِ السلعِ، والخدماتِ، والموارد، ويُعد هذا النوع مُنبثقًا عن النظام الاقتصادي القيادي، حيثُ أنّ الحكومة لها دورٌ يقتصرُ على عملياتِ الإنتاج؛ لتنظيمِ اتفاقياتِ التجارةِ العادلة، وضمانِ الامتثال للسياساتِ الدولية.

- **مزايا الاقتصاد المخطط مركزيًا:**

1- القدرة على تحقيقِ الأهداف الوطنيةِ والاجتماعية؛ كحمايةِ البيئة، ومكافحة الفساد.

2- إعطاء الحق للسلطات الحاكمة في الدولة بإصدار التعليماتِ اللازمة فيما يتعلق بإنتاجِ وتوزيعِ السلع، في حال لم تقدرِ الصناعات الخاصة على جمعِ رأس مالٍ استثماريٍ وافٍ.

- **عيوب الاقتصاد المخطط مركزيًا:**

1- يُمكن أن يُنشأ هذا النوع من الاقتصاد بعضَ الأنظمةِ السياسية القمعية، وانتشار الفساد داخل السلطات الحاكمة.

2- يُمكن أن يُؤدي هذا النظامُ إلى نقصٍ في الموارد الحكومية؛ للاستجابةِ للنقصِ في موارد الصناعات الخاصة.

ج- اقتصاد السوق:

يُسمى أيضًا بنظام السوق الحر، وتقوم المُجتمعات والشركاتُ ومن له أي مصلحةٍ في هذا النظامِ بتقريرِ كيفية تخصيصِ وتوزيعِ الموارد، وما سيُنتج وما سيُباع، وبذلك يكونُ دورُ الحكومات في هذا النظامِ شبه معدوم، ولكن يُمكن لها أن تقوم بالعديد من الأمورِ الأخرى؛ كالتجارةِ العادلة، وتطويرِ السياسات والعمليات التجارية النزيهة.

- **مزايا اقتصاد السوق:**

1- المساعدة على عملية البحثِ والتطويرِ في إنتاج السلع.

2- خلق منافسة في السوق فيما يتعلق بالموارد؛ ممّا يؤدي ذلك إلى ظهورِ العديد من العروضِ الجيّدة وعالية الجودة.

- **عيوب اقتصاد السوق:**

1- احتكار بعض الصناعات؛ مثل التكنولوجيا والرعاية الصحية والأدوية.

2- زيادة التفاوت في الدخل وذلك بواسطة التركيز على بعض الاحتياجات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والمجتمعية والبشرية.

د- الاقتصاد المُختلط:

يعملُ النظام الاقتصادي المُختلط على الجمعِ بين اثنينِ أو أكثرَ من الأنظمة الاقتصاديةِ؛ لتشكيلِ نظامٍ مركزيٍ واحد، فمثلًا؛ ينشأُ اقتصادٌ مختلطٌ من دمجِ اقتصاد السوق مع الاقتصاد الموجه؛ من أجلِ تكوينِ نظامٍ اقتصاديٍ حيثُ يكونُ السوقُ بشكلٍ عامٍ خاليًا من المُلكية الحكومية أو الوطنية.

- **مزايا الاقتصاد المختلط:**

1- السماحُ للشركاتِ الخاصةِ بالعملِ بمستوىً أكثرَ كفاءةً، مع الحرصِ على خفضِ التكاليفِ التشغيلية؛ بسببِ الرقابةِ الحكومية المُنخفضة.

2- مساعدة الحكومات على إنشاء برامج شبكية؛ مثل الضمانِ الاجتماعي، والرعايةِ الصحية، وبرامجِ الغذاءِ والتغذية.

- **عيوب الاقتصاد المختلط:**

1- يكونُ التدخلُ من قبلِ الحكومة متكررًا جدًا أو غير متكررٍ بدرجة كافية، مما يؤدي إلى اختلالٍ في التوازن.

2- يُؤدي إلى استدانةِ الصناعاتِ الحكوميةِ المدعومة، مع عدمِ وجودِ منافسةٍ في الصناعاتِ التي تُدار من قبل الدولة.

- **السياسة الاقتصادية في اليمن :**

السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية العامة للدولة ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتأثير على عرض النقد وأسعار الفوائد تحقيقاً للاستقرار النقدي الذي يضبط معدلات التضخم ويتناسب مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويوفر البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي.

ومنذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي عمل البنك المركزي اليمني على إدارة وتنظيم سلوك النقود والائتمان لتحقيق العديد من الأهداف لعل أبرزها تحقيق الاستقرار النقدي كمتطلب رئيسي للنمو الاقتصادي وذاك ، بإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على الية السوق ، وفي سبيل تحقيق ذلك

، يقوم البنك المركزي اليمني برسم وتبني وتنفيذ السياسة النقدية التي تنسجم مع هذا الهدف ، فيحدد نظام سعر الصرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة ويقوم بتنفيذه ، يرخص للبنوك والمؤسسات المالية ويراقب نشاطها ، ويدير الاحتياطات الخارجية الرسمية .

ويمكن التمييز بين فترتين رئيسيتين للتطورات في السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية تعكس وضع الجهاز المصرفي اليمني بعد تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 م ، تبدأ الفترة من 1990 م إلى 1994 م أما الفترة الثانية فتبدا بعام 1995 م وتنتهي عام 2001 م ، التناول فيما يلي أهم تطورات السياسة النقدية والانتمائية والمصرفية خلال الفترتين المذكورتين .

اولاً: تطورات السياسية الصناعية للقدرة 1990 – 1994 م

تم الاقتصاد الوطني خلالها باختلال الجانب النادي فيه بسبب عدد من العوامل من اسسها نسف الجهاز المصرفي وتدلى مستوى كفاءته ، وضعف فعالية السياسة النقدية وتبعيتها للسياسة المالية ، والتخصيص المتحيز الائتمان المحلي لصالح الحكومة ، مما أدى إلى ارتفاع عرض النقد بصورة كبيرة واتساع الفجوة بينه وبين الناتج المحلي الحقيقي ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم معدلات التضخم في الاقتصاد .

و لقد نما العرض النقدي بالمفهوم الواسع m2 بمعدل نمو مركب وسطي بلغ 23.2 % ، كما يوضح ذلك الملحق رقم (5) ، وكان سبب الزيادة في العرض النقدي الضخ المستمر للنقود الجديدة المصدرة من البنك المركزي لسد العجز في ميزانية الدولة الذي ارتفع من (8 %) عام 1990 م كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (16.3 %) عام 1994 م ويعكس ذلك نسبة ائتمان البنك المركزي للحكومة والذي بلغت نسبته 99.8 % خلال الفترة 1990–1994م ،

ثانياً: تطورات السياسة النقدية خلال الفترة 1995–2001م

شهد عام 1998 م البداية الحقيقية لتنفيذ برنامج اصلاح اقتصادي شامل وتحول في مسار السياسة الاقتصادية اليمنية المشتملة على مجموعة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية ذات التوجه الإصلاحي والهادفة إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد اليمني وتحفيز النمو الاقتصادي المستديم .

وقد هدف البرنامج إلى:

1- تحقيق استقلالية السياسة النقدية وزيادة فاعليتها ووضع أولويات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق سياسات ائتمانية انكماشية باعتماد البرنامج اهداف وسيطة تأشيريه (مثل تخفيض معدل الائتمان الموجه للحكومة ، التحكم في معدل نمو العرض النقدي والحفاظ عليه عند المستويات الملائمة لتحقيق الاستقرار) .

2- تغيير سياسات التمويل المتبعة في النظام المصرفي وخاصة في البنوك المتخصصة .

3- التصحيح الهيكلي للنظام المصرفي من خلال استقلالية البنك المركزي وزيادة لطاق إشرافه على النظام المصرفي لرفع كفاءة البنوك العاملة بتخفيض تكلفة الوساطة المالية وتفعيل دورها وحل مشكلة الديون الرديئة ، بالإضافة إلى تأسيس ، بنوك جديدة (إسلامية ، استثمار ، شاملة) ، وإنشاء السوق المالية ، إدراكا من الحكومة بأن الترتيبات المؤسسية المتطورة السوق رأس المال ذات أهمية كبيرة للمساهمة في توسيع الاستثمارات الخاصة والخصخصة المشروعات العامة . والتحقيق الأهداف المباشرة الاصطلاحات في القطاع النقدي ، فقد سوت السياسة النقدية بأربع مراحل خلال الفترة كما يلي:

❖ **المرحلة الاولى :**

بدأت في يوليو 1995 م إلى ديسمبر 1996 م ، استخدم البنك المركزي أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ إجراءات رقابية كمية ونوعية للحد من السيولة المحلية الزائدة عن حاجة الاقتصاد وبالتالي السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة واستقرار أسعار الصرف ، ففي مجال السياسة النقدية للمباشرة تم اتخاذ الإجراءات التالية : اتباع سياسة مرنة لسعر الصرف تعتمد على تحريره من التدخل الحكومي والقيام بتنفيذ سلسلة من التخفيضات في القيمة الرسمية للريال ، فتم تخفيضه في أبريل 1995 م من 12 ريال لكل 82 دولار إلى 50 ريال ، ثم إلى 100 ريال للدولار الواحد في يناير 1996 م ، وفي يونيو من نفس العام تم توحيد أسعار الصرف المتعددة التي كانت سائدة في إطار سعر الصرف الرسمي. ،ومن ثم تعميمه بحيث أصبح السعر الحقيقي له يتحدد في السوق وفقا لعوامل العرض والطلب على النقد الأجنبي ، وقد ساعد التعويم على تحقيق بعض الاستقرار لسعر صرف الريال مما ساهم في تخفيض معدلات التضخم من 55.1 % عام 1995 م إلى 30.7 % عام 1996 م.

❖ **المرحلة الثانية :**

بدأت من ديسمبر 1996 م إلى سبتمبر 1998 م ، بعد سنة ونصف من اتباع سياسة نقدية انكماشية ، ومن دخول الاقتصاد مرحلة الركود ، تم البدء بتنفيذ سياسة نقدية توسعية متوازنة ، حيث عمل البنك المركزي على خفض أسعار الفائدة ونسب الاحتياطي القانوني مع الاستمرار في إصدار أذون الخزينة بغرض تمويل عجز الموازنة العامة من مصادر غير تضخمية ، ففي ديسمبر 1996 م.

حيث قام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع العملات المحلية والأجنبية لدى البنوك المرخصة من 25 % إلى 15 % ، واستمر العمل بهذه النسبة الموحدة حتى ديسمبر 1997 م عندما خفضت نسبة الاحتياطي على الودائع بالريال إلى % 10 وبقاء نسبة الاحتياطي على الودائع الأجنبية ثابتة حتى نهاية هذه المرحلة .

❖ **المرحلة الثالثة :**

امتدت هذه المرحلة من أكتوبر 1998 م إلى مايو 1999 م ، مع ظهور مشكلة النقد الأجنبي التي شهدها الاقتصاد اليمني نهاية عام 1998 م بسبب انخفاض الإيرادات النفطية عندما انخفضت الأسعار العالمية للنفط واجه البنك المركزي تلك المشكلة باتخاذ إجراءات متشددة مقارنة بالفترة السابقة بهدف جذب المزيد من ودائع الأفراد والمؤسسات إلى الجهاز المصرفي ، ومن ثم تشجيعه على شراء أذون الخزينة لتعويض الإيرادات العامة ، فقام في أكتوبر 1998 م يرفع أسعار الفائدة على الودائع بالريال وبالعملات الأجنبية تدريجيا من المعدل الموحد البالغ % 10 إلى 12 % ، ثم إلى 15 % ، ثم إلى 17 % في مارس 1999 م ، والى 20 % في مايو من العام نفسه وذلك لتفادي الضغوط على سوق النقد الأجنبي.

وقد أدى هذا الرفع في معدل فائدة الإبداع إلى ارتفاع معدل نمو الودائع الادخارية والآجلة في ديسمبر 1998 م إلى 14.3 % و 39 % على التوالي ، ثم إلى 24 % و 22 % عام 1999 م ، وتبعا لارتفاع أسعار الفائدة على الودائع ارتفع سعر الفائدة على القروض ليتراوح بين (16 % – 21 %) في نهاية عام 1998 م ثم إلى(22 % – 26 %) في منتصف عام 1999 م.

❖ **المرحلة الرابعة :**

بدأت هذه المرحلة في يونيو عام 1999 م واستمرت حتى نهاية عام 2001 م ، وفيها عاد البنك المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية توسعية نتيجة لتحسن وضع الموازين المالية فخفض من نسبة الفائدة على الودائع الادخارية والآجلة إلى 18 % في ديسمبر 1999 م ، ثم إلى 15 % في يناير 2000 م ، والى 13 % في يوليو من نفس العام ، ومن ثم ثباتها حتى نهاية عام 2001 ، وقد تبع ذلك انخفاض معدل سعر الفائدة على الإقراض ليتراوح بين (15 % إلى 20 %) . أما نسبة الاحتياطي القانوني ، فتم رفعها بالنسبة لودائع الريال إلى 15 % في يونيو 1999 م بعد أن كانت 10 % قبل ذلك ، في حين لم تتغير نسبة الاحتياطي على الودائع بالعملات.

الفصل الثاني / الدراسة الميدانية

* **المبحث الأول:**
  - منهج البحث.
  - مجتمع البحث.
  - عينة البحث.
  - أداة البحث.
  - الأساليب الإحصائية.
* **المبحث الثاني.**
  - التحليل الديموغرافي للبيانات.
  - تحليل المحاور الثلاثة .
* **المبحث الثالث :**
  - النتائج
  - التوصيات
* **المبحث الرابع:**
  - المراجع
  - الملحقات

- **تمهيد :**

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري وتحديد مشكلة البحث وما يتعلق بمتغيراتها ، فقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي وهو يحتوي على الجانب المنهجي الذي يبرز منهج البحث وكذلك العينة التي أجري عليها البحث والخصائص المهمة للأداة وتحديد الأساليب الإحصائية المطبقة في تحليل البيانات والمعطيات وغير ذلك من الإجراءات العملية للبحوث الميدانية.

- **منهج البحث:**

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي والذي يعرف بأنه لا يتوقف فقط عند وصف الظاهرة وجمع البيانات المتعلقة بها ، بل يتعداها إلى حدود استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة وكذلك يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول الى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه .

- **مجتمع البحث:**

تكون مجتمع البحث من موظفي إدارات البنوك التجارية (بنك اليمن والكويت) ، (بنك اليمن الدولي) من العام الدراسي 2021 –2022 م .

- **عينة البحث:**

تكونت عينة الدراسة من 50 موظف وموظفة في كلاً من البنوك التالية :

1 – بنك اليمن والكويت .

2 بنك اليمن الدولي .

تكون مجتمع البحث من عينة عشوائية من موظفي (بنك اليمن الكويت) و موظفي (بنك اليمن الدولي) وقد تم توزيع (50) استبانة كعينة ممثلة لمجتمع البحث ، استرجعت منها 50 استبانة ، وكانت الاستبانات المفقودة (0) بنسبة 0 % واستبانات غير قابلة للتحليل بنسبة 0 % وأصبحت الاستبانات للتحليل (50) استبانة بنسبة 100 % .

- **ادوات البحث:**

1- **استبانة المشكلات المحددة** (ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن) .

2- **المعالجة الإحصائية :**

3- **المتوسط الحسابي :** لمعرفة المتوسطات بين كل المشكلات بعد تطبيق الاستبانة .

4- **الانحراف المعياري :** لمعرفة مدى انحرافات الدرجات عن المتوسط الحسابي .

5- **النسبة المئوية :** للمقارنة بين المشكلات المذكورة .

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSSالمتعارف عليها نظرا لملائمتها لمثل هذه الدراسة ، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1- الأساليب الإحصائية الوصفية : استخدمت هذه الأساليب ابيان خصائص مجتمع الدراسة ، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " أثر مخاطر الائتمان المصرفي على التنمية

الاقتصادية ، وشمل ذلك التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) .

2- اختبار t وذلك لاختبار فرضيات البحث تكافؤ مجموعتي البحث : للتحقق من تكافؤ أفراد عينة البحث ، قسم الباحثين الاستبيان على الموظفين بطريقة عشوائية لموظفي إدارات البنوك السابق ذكرها .

- **خطوات تطبيق البحث :**

تحدثنا عن المشكلات الآتية (ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن).

وقد كان بحثنا مكون من اربعة فصول أول فصل كان الشكر والتقدير وإهداء وملخص البحث بالعربي ، والفصل الثاني ذكرنا فيه المقدمة ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده والمنهج ومجتمع البحث وعينته والأدوات والمعالجة الإحصائية واشتمل على الدراسات السابقة . اشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري للموضوع وفصلنا وقمنا بشرح المشكلات والفصل الثالث كان إجراءات البحث . والفصل الأخير كان الملاحق والمراجع وملخص البحث بالإنجليزية.

- **أدوات البحث :**

استخدم الباحثون الاستبيان كأداة لجمع البيانات ونها الأداة الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث ومشكلتة .

- **تحكيم الاستبيان :**

تم تصوير 4 نسخ لأعضاء هيئة التدريس والموضحين في الملحق رقم (2) ص() .

- **الصدق والثبات :**

ثم الاطلاع من قبل المحكمين فكان أغلب الفقرات صحيحة ماعدا تعديل بسيط في الصياغة وهي كالتالي :

صياغة فقرات الاستبيان في صورته النهائية :

تكون الاستبيان من3 مشكلات وهي : (ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن – ما اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن) . المشكلة الأولى تكونت من 16 فقرة ، بينما المشكلة الثانية كان عدد فقراته 10 ، والثالثة كان عدد فقراته 10 ، ؛ وإجمالي فقرات الاستبيان كاملا كانت 36 فقرة .

- **تطبيق الاستبيان :**

تم تحديد عينة البحث ، وتكونت من 50 موظف وموظفة في البنوك (بنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي) .

- **تحليل الاستبيان :**

تم إعطاء المحلل الإحصائي الاستبيانات كاملة وعددها 50 استبيان ؛ وتم تحليل الاستبيانات وأظهرت نتائج البحث كما يأتي .

- **مقياس أداة الاستبانة :**

استخدم الباحثون مقياس ليكرت الخماسي ؛ لمعرفة إجابات المستجيبين لأسئلة الاستبانة ، حيث يعتبر مقياس ليكرث من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات المستجيبين وأرائهم .

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

- **صدق اداة الدراسة :**

للتحقق من صدق اداة الدراسة ، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة ، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس ، وللوقوف على مدى صلاحيتها كاداة لجمع البيانات ، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي :

– مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة .

– مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

– مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة .

- **ثبات الأداة :**

تم استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرو نباخ لإجابات أفراد مجتمع الدراسة وقد كانت قيمة ألفا كرو نباخ للمحور لكافة المحاور في معامل الاتساق الداخلي لأبعاد مبينة في الجدول ، والتي تظهر بأنها معاملات ثبات واضحة ومعقولة بدليل أن جميعها أقل من 950 ، وهذا يشير على ثبات الاستبانة ووضوحها ومصداقية الناس .

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.950	3

المحور الأول: ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.812	16

المحور الثاني: ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.843	10

المحور الثالث: ما اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
764	10

معامل ارتباط بيرسون :

م	المحور	ارتباط المحور بالمجال	القيمة الاحتمالية
1	أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن	**646.**	**.003**
2	أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن	**618.**	**.000**
3	اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن	**646.**	**.003**

يتضح ان قيمة معامل الارتباط لمحاور البحث جاءت موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، وهذا يؤكد صدق الأداة لما صممت لقياسه.

المبحث الثاني:

تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات

- **تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات**

اولاً: تحليل الخصائص الشخصية

متغير النوع:

		Frequency	Valid Percent
Valid	ذكر	29	58
	انثى	21	42
	Total	50	100.0

جدول رقم (12) يبين التكرار والنسبة المئوية

شكل رقم (1) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع

يشير الجدول رقم (12)والشكل (1) بأن عدد الذكور بلغ 29 بنسبة (58%) من المستجيبين بينما عدد الاناث (21) وبنسبة (42%) مما يشير الى ان اغلبية عينه الدراسة من الذكور .

متغير العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	40 الى 30 من	11	35.5	36.7
	فوق فما 40 من	19	61.3	63.3
	Total	30	96.8	100.0

جدول رقم (13) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر

شكل رقم (2) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر

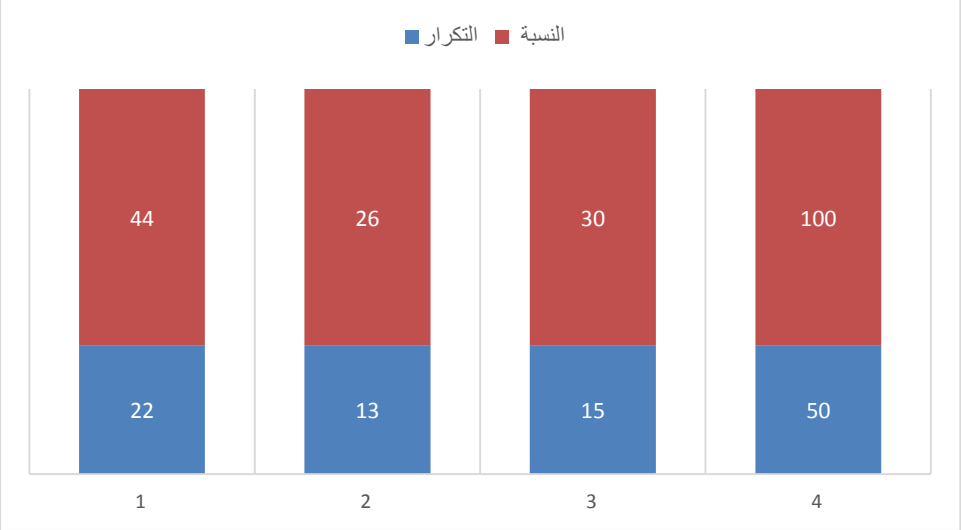

يتبين من الجدول رقم (2) ان غالبية افراد العينة من العمر من 40 فما فوق بنسبة (40%) وبلغ التكرار 20 ، ثم الفئة العمرية من 30 الى 40 بنسبة (22%) وبتكرار بلغ 11 ، ثم الفئة العمرية من 20 الى 30 بنسبة (38%)وتشير هذه النتائج ان اغلب عينة البحث هم من الفئة العمرية المتقدمة .

حسب الدرجة الوظيفية للموظف

جدول رقم (14) يبين التكرار والنسب المئوية للدرجة الوظيفية

		Frequency	Valid Percent
Valid	مدير إدارة	22	44
	مدير فرع	13	26
	رئيس قسم	15	30
	Total	50	100.0

شكل رقم (3) يبين التكرار والنسب المئوية للدرجة الوظيفية

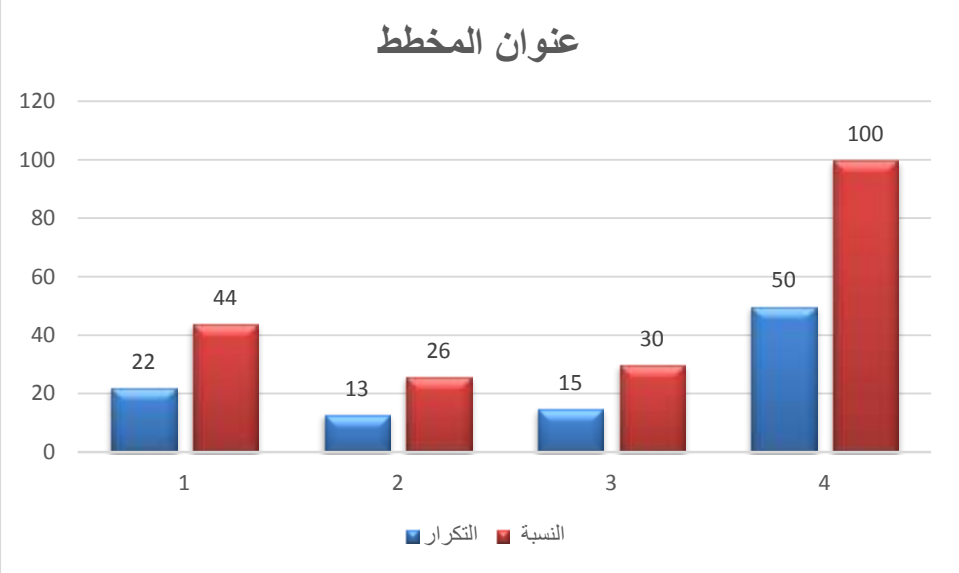

يتبين من الجدول رقم (14) والشكل رقم (3) الخاص بمسمى الدرجة الوظيفية وجد ان اغلب فئة العينة تمثلت بمدير فرع بتكرار (22) و بنسبة (44%)، ومن ثم مدير إدارة بتكرار بلغ (13) وبنسبة (26%). ومن ثم رئيس قسم بتكرار (15) وبنسبة (30%)، وتشير هذه النتائج الى ان اغلب افراد عينة البحث هم من ذوي المسمى الوظيفي مدير إدارة.

المبحث الثاني

نتائج البحث الميدانية :

في هذا الفصل سيتم عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم التوصل إليها ، وعرض أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة .

أولا–عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الأول:

ونصه: ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن

ويتكون هذا المحور من16 اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (1) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية .

رقم السؤال	أسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف	النسبة	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	منح تسهيلات ائتمانية بناء على ظروف شخصية	36	10	4	0	0	50	4.64	1075.8	92.8	موافق جدا	5
2	ضعف في اجراء توثيق التمويلات	30	12	5	3	0	50	4.38	978.8	87.6	موافق جدا	10
3	عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى	19	31	0	0	0	50	4.38	951.7	87.6	موافق جدا	15
4	قلة الخبرة العملية	27	12	9	2	0	50	4.28	937.0	85.6	موافق جدا	6

	لموظفي التسهيلات ومتخذي القرارات الائتمانية										
5	عدم اجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية قبل منح التمويل	25	14	9	2	0	50	4.24	919.7	84.8	موافق جدا	11
6	السماح للعميل باستعمال أموال التسهيلات دفعة واحدة	19	20	11	0	0	50	4.16	876.8	83.2	موافق	14
7	عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح التمويل	22	18	2	5	3	50	4.02	631.5	80.4	موافق	16
8	سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية	22	11	9	0	8	50	3.79	799.712	75.6	موافق	2
9	عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح التسهيلات الائتمانية	18	18	2	9	3	50	3.78	779.862	75.6	موافق	4

10	عند منح العميل التمويل فان السماح له باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال العقود والمستندات المطلوبة منه يؤدي الى التعثر	18	12	15	0	5	50	3.76	715.1	75.2	موافق	13
11	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة	19	13	7	5	6	50	8.12	757.8	162.4	موافق	1
12	عدم توفير بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الأصول	19	11	8	7	5	50	3.64	741.8	72.8	محايد	8
13	عدم قيام البنك بمراجعة دورية لحركة حساب العميل	10	22	8	10	0	50	3.64	701.8	72.8	موافق	12
14	عدم اخذ الغرض من التسهيلات بعين الاعتبار بقدر كاف والاكتفاء بالضمان	6	19	14	8	3	50	3.34	605.0	66.8	محايد	7
15	عدم معرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات	9	7	15	13	6	50	3	520.1	60	محايد	3

	الائتمانية الممنوحة										
16	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر الى الربح فقط	2	18	14	9	7	50	2.98	506.0	59.6	محايد	9

من خلال الجدول رقم (14) حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم(5) ونصها : **(منح تسهيلات ائتمانية بناء على ظروف شخصية)** ، بينما جاءت الفقرة رقم(9) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على :**(عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر الى الربح فقط)** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (5)

(منح تسهيلات ائتمانية بناء على ظروف شخصية)، بوسط مرجح (4.6) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (92.8).

2- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (10) ونصت على التالي **(ضعف في اجراء توثيق التمويلات)**بوسط مرجح(4.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.6) .

3- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (15)

ونصت على : **(عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى)**، بوسط مرجح (4.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.6) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (6)

ونصت على **(قلة الخبرة العملية لموظفي التسهيلات ومتخذي القرارات الائتمانية.)**، بوسط مرجح (4.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (85.6).

5- حازت على المرتبة الخامسة الفقرة رقم (11)

ونصت على **(عدم اجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية قبل منح التمويل)**،بوسط مرجح (4.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (84) .

6- حيث حازت على المرتبة السادسة الفقرة رقم (14)

(السماح للعميل باستعمال أموال التسهيلات دفعة واحدة)، بوسط مرجح (4.1) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (83.2).

1- وحازت على المرتبة السابعة الفقرة رقم (16)

ونصت على التالي **(عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح التمويل)**بوسط مرجح(4.0) ، وحصلت على درجة موافق كبيرة بالنسبة الإجمالية (80) .

2- حازت على المرتبة الثامنة الفقرة رقم (2)

ونصت على : **(سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية)**، بوسط مرجح (3.7) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (75.6) .

3- وحازت على المرتبة التاسعة الفقرة رقم (4)

ونصت على (**عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح التسهيلات الائتمانية.**)، بوسط مرجح (3.7) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (75.6).

4- حازت على المرتبة العاشرة الفقرة رقم (13)

ونصت على (**عدم توفير بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الأصول**)،بوسط مرجح (3.76) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (75.2) .

5- وحازت على المرتبة الحادية عشرة الفقرة رقم (1)

ونصت على (**عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة.**)، بوسط مرجح (3.68) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (73.6).

6- حازت على المرتبة الثانية عشر الفقرة رقم (8)

ونصت على (**عدم توفير بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الأصول**)،بوسط مرجح (3.63) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (72.8) .

7- حيث حازت على المرتبة الثالثة عشر الفقرة رقم (12)

(**عدم قيام البنك بمراجعة دورية لحركة حساب العميل**)، بوسط مرجح (3.6) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (72.2).

8- وحازت على المرتبة الرابعة عشر الفقرة رقم (7)

ونصت على التالي (**عدم اخذ الغرض من التسهيلات بعين الاعتبار بقدر كاف والاكتفاء بالضمان**)بوسط مرجح(3.3) ، وحصلت على درجة محايد بالنسبة الإجمالية (66.8) .

9- حازت على المرتبة الخامسة عشر الفقرة رقم (3)

ونصت على : **(عدم معرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة)**، بوسط مرجح (3.0) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (60) .

10- وحازت على المرتبة الاخيرة الفقرة رقم (9)

ونصت على **(عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر الى الربح فقط.)**، بوسط مرجح (2.98) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (59.6).

ثانياً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثاني :

ونصه : ما أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن .

ويتكون هذا المحور من 10 اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (2) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية.

رقم السؤال	أسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف	النسبة	اتجاه العينة	رقم السؤال
1	الأوضاع الحاصلة في بلادنا وعدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي من اكثر المخاطر المؤثرة على البنوك وضعف التنمية الاقتصادية	19	31	0	0	0	50	4.38	952.0	87.6	موافق جدا	3
2	عدم التزام البنوك بتعاميم البنك المركزي لعمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	25	14	9	2	0	50	4.24	920.4	84.8	موافق جدا	5
3	هدم قيام موظفي البنك المركزي بالتفتيش الدوري على المصارف	22	18	5	2	3	50	4.08	876.5	81.6	موافق	4
4	هروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب خوف	22	18	1	9	0	50	4.06	866	81.2	موافق	9

	العملاء جراء الظروف الحاصلة										
5	ضعف تطبيق القوانين من اهم أسباب التدهور الاقتصادي	25	10	10	0	5	50	4	864.1	80	موافق	1
6	عدم ملائمة السياسة الائتمانية المتبعة مع الأوضاع الاقتصادية	19	15	11	0	5	50	3.86	803.6	77.2	موافق	6
7	تعتبر الأوضاع الحالية من المخاطر التي تؤثر سلبا على البنك والتنمية الاقتصادية منها الوضع الأمني والاقتصادي	20	15	5	5	5	50	3.8	794.7	76	موافق	2
8	الظروف السياسية السائدة تؤثر على نشاط العميل وتحركاتة	22	11	9	0	8	50	3.78	800.31	75.6	موافق	8
9	يؤدي تغير حجم الطلب على سلعة العميل المقترض الى تعثر قدرتة	14	18	10	5	3	50	3.7	736.8	74	موافق	7
10	التسيب الإداري وحدوث اختلاسات	16	12	15	2	5	50	3.64	725.8	72.8	موافق	10

جدول رقم(16)يوضح نتائج استبيان المحور الثاني.

من خلال الجدول رقم () حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم(3) ونصها : (**الأوضاع الحاصلة في بلادنا وعدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي من اكثر المخاطر المؤثرة على البنوك وضعف التنمية الاقتصادية**) ، بينما جاءت الفقرة رقم(10) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على :(**التسيب الإداري وحدوث اختلاسات**) ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (3)

(الأوضاع الحاصلة في بلادنا وعدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي من اكثر المخاطر المؤثرة على البنوك وضعف التنمية الاقتصادية)، بوسط مرجح (4.83) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.6).

2- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (5)

ونصت على التالي **(عدم التزام االبنوك بتعاميم البنك المركزي لعمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها)**بوسط مرجح(4.24) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (84.8) .

3- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (4)

ونصت على : **(عدم قيام موظفي البنك المركزي بالتفتيش الدوري على المصارف)**، بوسط مرجح (4.08) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (81.6) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (9)

ونصت على **(هروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب خوف العملاء جراء الظروف الحاصلة)**، بوسط مرجح (4.06) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (81.2).

5- حازت على المرتبة الخامسة الفقرة رقم (1)

ونصت على **(ضعف تطبيق القوانين من اهم أسباب التدهور الاقتصادي)**،بوسط مرجح (4.0) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (80) .

6- حيث حازت على المرتبة السادسة الفقرة رقم (6)

(عدم ملائمة السياسة الائتمانية المتبعة مع الأوضاع الاقتصادية)، بوسط مرجح (3.9) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (77.2).

7- وحازت على المرتبة السابعة الفقرة رقم (2)

ونصت على التالي **(تعتبر الأوضاع الحالية من المخاطر التي تؤثر سلبا على البنك والتنمية الاقتصادية منها الوضع الأمني والاقتصادي)**بوسط مرجح(3.8) ، وحصلت على درجة موافق الإجمالية (76) .

8- حازت على المرتبة الثامنة الفقرة رقم (8)

ونصت على : **(يؤدي تغير حجم الطلب على سلعة العميل المقترض الى تعثر قدرتة)**، بوسط مرجح (3.78) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (75.6) .

9- وحازت على المرتبة التاسعة الفقرة رقم (7)

ونصت على **(يؤدي تغير حجم الطلب على سلعة العميل المقترض الى تعثر قدرتة)**، بوسط مرجح (3.7) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (74).

10- حازت على المرتبة العاشرة الفقرة رقم (10)

ونصت على **(التسيب الإداري وحدوث اختلاسات)**،بوسط مرجح (3.64) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (72.8) .

ثالثاً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثالث :

ونصه: ما اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن

ويتكون هذا المحور من 10 اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (3) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية

رقم السؤال	أسئلة الاستبيان	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المجموع	المتوسط	الانحراف	النسبة	اتجاه العينة	رتبة السؤال
1	عدم التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة	30	18	1	1	0	50	4.54	1029.9296	90.8	موافق جدا	4
2	الاعتماد بشكل كبير على منح خطابات الضمان (التسهيلات الغير المباشرة) للعملاء يؤدي للتعثر المصرفي	30	14	6	0	0	50	4.48	1008.0	89.6	موافق جدا	11
3	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات	19	30	1	0	0	50	4.36	944.3	87.2	موافق جدا	15
4	عدم التحفظ في تقدير قيمة الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات	25	18	5	2	0	50	4.32	947.4	86.4	موافق جدا	6
5	عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول	20	15	15	0	5	55	4.2	863.3	84	موافق جدا	5
6	عدم اعتبار الكفلاء ذوي أهمية كضمان عند ممنح التمويل بسبب تعثر الديون	22	15	5	5	3	50	3.96	842.1	79.2	موافق	10

7	زيادة صلاحية مدراء الفروع سبب في التعثر	19	15	11	0	5	50	3.86	803.7	77.2	موافق	14
8	عدم إدراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع	22	11	9	0	8	50	3.78	800.31	75.6	موافق	2
9	عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة الائتمان في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط وإعداد التقارير وإصدار التعليمات والقوانين	14	18	10	5	3	50	3.7	736.8	74	موافق	16
10	عدم وجود هيكلية مناسبة تماما لعمل البنك	14	16	13	2	5	50	3.64	721.8	72.8	موافق	13

جدول رقم(17)يوضح نتائج استبيان المحور الثاني.

من خلال الجدول رقم () حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم(9) ونصها : **(عدم التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة)** ، بينما جاءت الفقرة رقم(10) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على :**(عدم وجود هيكلية مناسبة تماما لعمل البنك)** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (9)

(عدم التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة)، بوسط مرجح (4.5) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (91).

2- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (5)

ونصت على التالي (**الاعتماد بشكل كبير على منح خطابات الضمان (التسهيلات الغير المباشرة) للعملاء يؤدي للتعثر المصرفي**)بوسط مرجح(4.5) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (90) .

3-حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (3)

ونصت على : (**عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات**)، بوسط مرجح (4.4) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (4)

ونصت على (**عدم التحفظ في تقدير قيمة الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات**)، بوسط مرجح (4.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (86).

5- حازت على المرتبة الخامسة الفقرة رقم (1)

ونصت على (**عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول**)،بوسط مرجح (4.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (84) .

6- حيث حازت على المرتبة السادسة الفقرة رقم (2)

(**عدم اعتبار الكفلاء ذوي أهمية كضمان عند ممنح التمويل بسبب تعثر الديون**)، بوسط مرجح (4) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (79).

7-وحازت على المرتبة السابعة الفقرة رقم (6)

ونصت على التالي (**زيادة صلاحية مدراء الفروع سبب في التعثر**)بوسط مرجح(3.8) ، وحصلت على درجة موافق الإجمالية (76) .

8-حازت على المرتبة الثامنة الفقرة رقم (8)

ونصت على : **(عدم إدراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع)**، بوسط مرجح (3.8) ، وحصلت على درجة موافق بالنسبة الإجمالية (76) .

9- وحازت على المرتبة التاسعة الفقرة رقم (7)

ونصت على **(عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة الائتمان في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط وإعداد التقارير وإصدار التعليمات والقوانين)**، بوسط مرجح (3.7) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (74).

10- حازت على المرتبة العاشرة الفقرة رقم (10)

ونصت على **(عدم وجود هيكلية مناسبة تماما لعمل البنك)**،بوسط مرجح (3.64) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (73)

- **اختبار بيرسون**

اختبار المحاور الثلاثة	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب
أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن	4.4333	.77385	88.666	1
أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن	4.3000	.83666	86	2
اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن	4.2000	.92476	84	3

المبحث الثالث

النتـــائج والتوصـــيات

- **النتائج :**

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية فقد تم التوصل للنتائج التالية : -

1. تم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أنه توجد علاقة بين (اثر مخاطر الائتمان المصرفي والبيئة الاقتصادية في اليمن).
2. تم قبول الفرضية الثانية والتي تنص على أنه توجد علاقة بين (أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن).
3. تم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه توجد علاقة بين (إثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في).

ومن خلال الاطلاع على الإطار النظري نستنتج الآتي :

1. أن العملاء غالبا ما يقدموا بيانات مالية غير مدققة حسب الأصول مما يؤدي بهم إلى عدم قدرة المصارف في تحليل هذه البيانات وعدم إمكانية الاعتماد عليها يؤول مشاريعهم بالنهاية إلى خسارة تؤدي بهيم إلى الإفلاس ، وبالتالي صعوبة تسديد الديون للبنك.
2. عدم قيام المعنيين في البنك بزيارة للمشاريع المنوي تمويلها قبل منح القروض للعملاء ، مما يعكس صورة غير حقيقية عن العميل ووضعه المالي .
3. عدم قيام المعنيين في البنك بمراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى.
4. عدم قيام البنك بمراجعة دورية حركة حسابات العميل .

5. عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول .

6. عدم اعتبار الكفلاء ذوي أهمية كضمان عند منح التمويل يسبب تعثر الديون .

7. قلة النشاط الاقتصادي في اليمن .

8. الظروف السياسية السائدة تؤثر على نشاط العميل وتحركاته .

9. هروب رؤوس الأموال للخارج بسبب خوف العملاء من الظروف السياسية .

10. عدم توفر المهارات الفنية لبعض مسئولي إدارة الائتمان في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط ، وإعداد التقارير وإصدار التعليمات والقوانين.

- **التوصيات :**

1. ضرورة التحري في دراسة وتحليل البيانات المالية للعملاء ، مع إلزامهم بعمل اليات تسوية وحسابات ختامية معمدة من قبل محاسبين قانونيين معتمدين.

2. التأكيد على أهمية قيام المعنيين في البنك بمراجعة مركزية المخاطر الاستعلام المصرفي وحركة حساب العميل في البنك و البنوك الأخرى قبل عملية تمويله.

3. المراجعة الدورية لمعايير منح الائتمان وفترات التمويل بما يراعي التغير في الظروف الاقتصادية والسياسية .

4. التركيز على العميل الجيد وملائمته المالية ،والاهتمام بالقوائم المالية المدققة حسب الأصول .

5. الاهتمام من قبل مانحي الائتمان بعدم السماح للعميل استخدام أموال التسهيلات دفعة وحدة ومراقبة وضعه المالي .

قائمة المراجع والملاحق

أولا : المراجع العربية :

1) جميل احمد توفيق : الإدارة المالية دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1980.

2) حماد طارق عبد العال : إدارة المخاطر (أفراد–إدارات – شركات– بنوك) الدار الجامعية 2007.

3) محمد منير شاكر ، واخرون :التحليل المالي –مدخل لصناعة القرار ط3 دار وائل للنشر 2008.

4) عبد العزيز الدغيم ، ماهر الامين ، ايمان نجرو التحليل الائتماني ودورة في ترشيد الإقراض المصرفي ، مجلة جامعة تشرين للدراسات المجلد 26 2006.

5) كراجه عبد الحليم وأخرون : الإدارة و التحليل المالي اسس، مفاهيم ،تطبيقات ط2 دار صفاء للنشر و التوزيع 2007.

6) محمد مطر : الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ط2 دار الصفاء للنشر والتوزيع 2006.

7) صلاح الدين حسن السيسي : قضايا مصرفية معاصرة ط1 دار الفكر العربي 2004.

8) الزبيدي حمزة محمود : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2000.

9) حنفي عبد الغفار : اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى الدار الجامعية 2004.

10) محمد المعشي : اثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان في البنوك العاملة في اليمن المكتبة الرقمية 2017.

11) سماح موسى : دور التحليل المالي في أتخاذ القرارات الائتمانية المكتبة .

12) باسردة (2009 م) بعنوان " استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف " :

- **ثانياَ المراجع الاجنبية:**

1) Carmichael,D.R.et.,Accountants hand bookn .new york john wiley &sons.inc.1999.

2) Harrison, W & Honrngren,C.T Financial accounting third edition new jersey prentice hall 1998.

3) Hakisan , M.E Financial accounting and reporting second Edition . Chicago 1997.

4) Konrath , L.F Auditing : A Risk analysis approach western Australia .2002.

- **ثالثاَ المراجع الالكترونية**

1- https://www.vapulus.com/ar/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-

2- https://vapulus.com/business/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/

https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/370398/

رابعاً: الملاحق

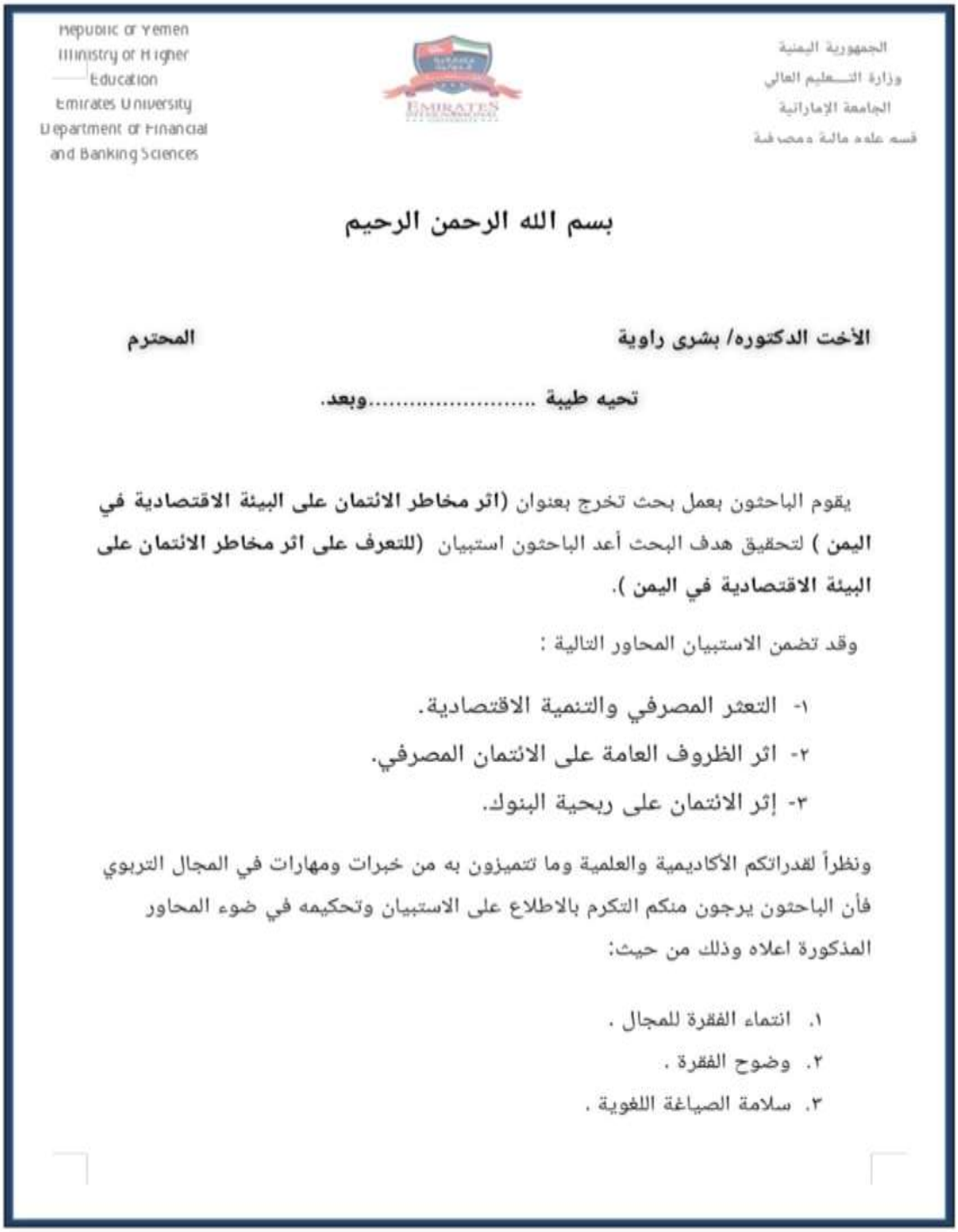

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Emirates University
Department of Financial and Banking Sciences

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإماراتية
قسم علوم مالية ومصرفية

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخت الدكتوره/ بشرى راوية **المحترم**

تحيه طيبة .....وبعد.

يقوم الباحثون بعمل بحث تخرج بعنوان (**اثر مخاطر الائتمان على البيئة الاقتصادية في اليمن**) لتحقيق هدف البحث أعد الباحثون استبيان (**للتعرف على اثر مخاطر الائتمان على البيئة الاقتصادية في اليمن**).

وقد تضمن الاستبيان المحاور التالية :

١- التعثر المصرفي والتنمية الاقتصادية.
٢- اثر الظروف العامة على الائتمان المصرفي.
٣- إثر الائتمان على ربحية البنوك.

ونظراً لقدراتكم الأكاديمية والعلمية وما تتميزون به من خبرات ومهارات في المجال التربوي فأن الباحثون يرجون منكم التكرم بالاطلاع على الاستبيان وتحكيمه في ضوء المحاور المذكورة اعلاه وذلك من حيث:

١. انتماء الفقرة للمجال .
٢. وضوح الفقرة .
٣. سلامة الصياغة اللغوية .

- **البيانات الشخصية للباحثين**

الاسم	بشرى زياد محمد البحري
التخصص	علوم مالية ومصرفية
الدرجة العلمية	بكالوريوس
العمر	من 20 الى 30

الاسم	هنادي احمد اسماعيل الغابري
التخصص	علوم مالية ومصرفية
الدرجة العلمية	بكالوريوس
العمر	من 20 الى 30

الاسم	محمد عبد الرحمن عبد الولي صلاح
التخصص	علوم مالية ومصرفية
الدرجة العلمية	بكالوريوس
العمر	من 20 الى 30

الاسم	امجد خالد محمد الاخفش
التخصص	علوم مالية ومصرفية
الدرجة العلمية	بكالوريوس
العمر	من 20 الى 30

الرقم	المحاور	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	موافق	غير موافق	ملاحظات
أولاً	أثر مخاطر الائتمان المصرفي على البيئة الاقتصادية في اليمن							
1	عدم وجود سياسة ائتمانية مكتوبة وواضحة							
2	سوء التعامل مع تحليلات النسب المالية ومعرفة معناها عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية							
3	عدم معرفة الغاية الحقيقية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة							
4	عدم القيام بالزيارات الميدانية الدورية بعد منح التسهيلات الائتمانية							
5	منح تسهيلات ائتمانية بناء على ظروف شخصية							
6	قلة الخبرة العملية لموظفي التسهيلات ومتخذي القرارات الائتمانية							
7	عدم اخذ الغرض من التسهيلات بعين الاعتبار بقدر كاف والاكتفاء بالضمان							
8	عدم توفير بيانات مالية عادلة ومدققة حسب الأصول							
9	عدم الاهتمام بعامل المخاطرة والنظر الى الربح فقط							
10	ضعف في اجراء توثيق التمويلات							

11	عدم اجراء عملية تحليل دقيقة لأوضاع العميل المالية قبل منح التمويل							
12	عدم قيام البنك بمراجعة دورية لحركة حساب العميل							
13	عند منح العميل التمويل فان السماح له باستعمال التسهيلات الممنوحة قبل استكمال العقود والمستندات المطلوبة منه يؤدي الى التعثر							
14	السماح للعميل باستعمال أموال التسهيلات دفعة واحدة							
15	عدم مراجعة مركزية المخاطر وحركة حساب العميل في البنوك الأخرى							
16	عدم القيام بالزيارات الميدانية للمشروع المنوي تمويله قبل منح التمويل							
ثانياً	أثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للشركات الكبرى على البيئة الاقتصادية في اليمن							
1	ضعف تطبيق القوانين من اهم أسباب التدهور الاقتصادي							
2	تعتبر الأوضاع الحالية من المخاطر التي تؤثر سلبا على البنك والتنمية الاقتصادية منها الوضع الأمني والاقتصادي							

3	الأوضاع الحاصلة في بلادنا وعدم وجود استقرار اقتصادي وسياسي من اكثر المخاطر المؤثرة على البنوك وضعف التنمية الاقتصادية							
4	هدم قيام موظفي البنك المركزي بالتفتيش الدوري على المصارف							
5	عدم التزام البنوك بتعاميم البنك المركزي لعمل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها							
6	عدم ملائمة السياسة الائتمانية المتبعة مع الأوضاع الاقتصادية							
7	يؤدي تغير حجم الطلب على سلعة العميل المقترض الى تعثر قدرته							
8	الظروف السياسية السائدة تؤثر على نشاط العميل وتحركاته							
9	هروب رؤوس الأموال الى الخارج بسبب خوف العملاء جراء الظروف الحاصلة							
10	التسيب الإداري وحدوث اختلاسات							
ثالثاً	اثر مخاطر الائتمان المصرفي للقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البيئة الاقتصادية في اليمن							
1	عدم توثيق الضمانات المرهونة لصالح البنك حسب الأصول							

2	عدم اعتبار الكفلاء ذوي أهمية كضمان عند ممنح التمويل بسبب تعثر الديون							
3	عدم القدرة على التقييم المادي لبعض أنواع الضمانات							
4	عدم التحفظ في تقدير قيمة الضمانات المقدمة عند منح التسهيلات							
5	الاعتماد بشكل كبير على منح خطابات الضمان (التسهيلات الغير المباشرة) للعملاء يؤدي للتعثر المصرفي							
6	زيادة صلاحية مدراء الفروع سبب في التعثر							
7	عدم توفر المهارات الفنية لبعض من مسؤولي إدارة الائتمان في مجالات المحاسبة والتحليل المالي والتخطيط وإعداد التقارير وإصدار التعليمات والقوانين							
8	عدم إدراك إدارة البنك للتجاوزات التي يقوم بها موظفو التسهيلات الائتمانية بالفروع							
9	عدم التحديد الدقيق للواجبات والمسؤوليات لكل وظيفة							
10	عدم وجود هيكلية مناسبة تماما لعمل البنك							

- **البيانات الشخصية للجنة التحكيم**

اسم الدكتور	الدرجة العلمية
علي السياني	أستاذ مشارك
محمد القطيبي	أستاذ ودكتور

ملخص البحث بالانجليزي

The financial and banking sector occupies great importance in the national economy as it is the most important internal source for financing economic development by granting credit to economic sectors to finance investment projects that support economic growth.

This study aimed to measure the impact of bank credit risks granted by Yemeni commercial banks on the economic environment in Yemen.

The study used the descriptive analytical method for bank credit data and a comparison was made between the percentage of credit granted to each economic sector and its contribution to the economy's gross domestic product. It also conducted a questionnaire to test the hypotheses related to measuring the level of the impact of bank credit risks on the economic environment in Yemen, and the model consisted of three axes and the first axis consisted of 16 questions, the second axis of 10 questions and finally the third axis of 10 questions. The hypotheses presented were proven in the following proportions, respectively: (88%),(86%.(%84)،(

تم بحمد الله

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Emirates University
Department of Financial and Banking Sciences

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الاماراتية
قسم العلوم المالية والمصرفية

Impact of Bank credit risks on the economic environment in Yemen

research submitted to part of the requirements for obtaining a Bachelor's degree in Banking and Finance.

This reserch prepared by

Boshra Ziyad Mohammed Al_bahry

Mohammed Abdul rahman Abdul wali salah

Hanadi Ahmed Ismail Al_gabri

Amjad Khaled Mohammed Al_akhfash

Supervisor Dr

Bushra Rawya

OCT _ 2021

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Emirates University
Department of Financial and Banking Sciences

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الاماراتية
قسم العلوم المالية والمصرفية

Impact of Bank credit risks on the economic environment in Yemen

research submitted to part of the requirements for obtaining a Bachelor's degree in Banking and Finance.

This reserch prepared by

Boshra Ziyad Mohammed Al_bahry

Mohammed Abdul rahman Abdul wali salah

Hanadi Ahmed Ismail Al_gabri

Amjad Khaled Mohammed Al_akhfash

Supervisor Dr

Bushra Rawya

OCT _ 2021